

2002

«أريج» أنقذت العلم العربي

لا بأس ان تكون شظايا تفجير الطائرات الاميركية الاربع صباح 11 ايلول (سبتمبر) 2001، قد طالت شركة «أريج» لاعادة التأمين (ARIG RE).

فهي اختارت ان تكون لاعبا دوليا، وشاركت في تأمين اخطار الطيران في اسواق التأمين العالمية.. «ومن حضر السوق باع واشترى» وقد تكون له سنوات سمان واخرى عجاف.

وفي نظرة سريعة الى تداعيات كارثة 11 ايلول 2001 يتبين ان وقعها على اللاعبين الدوليين، ضامنين ومعيدي ضمان، كان بالغ الخطورة.

فلقد فوجئ الجميع بهول الكارثة ووجدوا انفسهم بين ليلة وضحاها امام مسؤوليات واضرار تتجاوز قدراتهم المالية، فعمدوا الى تنفيذ تدابير استثنائية وعاجلة، وصولا الى تحقيق امرين:

اولا: التهيؤ نقديا لمواجهة المطالبات وذلك بتسييل موجوداتهم من الصكوك، والاسهم والسندات المالية، وغيرها من ادوات الاستثمار. وقد بلغ ما جمعته كل من ميونيخ ري «MUNICH RE» وسويس ري «SWISS RE» عبر هذا التدبير حوالي 4,5 مليارات دولار.

ثانيا: ضخ رساميل جديدة في صناديق الشركات، عبر اصدار ملايين عدة من الاسهم في كل حالة وعرضها للاكتتاب في البورصات العالمية. وقد زادت الاصدارات التي عرضتها كل من سويس ري (SWISS RE) وميونيخ ري (RE MUNICH) وأيس (ACE) اكثر من مليار دولار.

اما منظمة لويديز (LLOYD'S MARKET) والتي تضم عشرات التجمعات (SYNDICATES) فقد دعت الاعضاء المشاركين في التجمعات الى تلبية طلب نقدي عاجل (CASH CALL) في اطار استجماع الاموال المطلوبة لمواجهة التزاماتها.

وتمنت منظمة لويديز في الوقت عينه على مفوضي التأمين (INSURANCE COMMISSIONERS) (وهم السلطة التأمينية العليا في الولايات المتحدة الاميركية)، ان يمنحوها مزيدا من الوقت كي يمكنها ان تودع في المصارف الاميركية، الاموال الاحتياطية (RESERVES) لمواجهة المطالبات الناجمة عن كارثة 11 ايلول (سبتمبر) 2001 والتي تقدر بثلاثة مليارات دولار اميركي.

وتحوّل قوانين التأمين في الولايات المتحدة الاميركية، مفوضي التأمين صلاحية تحديد المؤونة النقدية التي يتعين على الشركات الضامنة ان تودعها نقدا وتحت اشراف هيئات الرقابة، استعداداً لسداد التعويضات لاصحاب الحقوق .

وبعد اخذ ورد وافق مفوضو التأمين على خفض الوديعة المطلوبة من لويديز الى 60 بالمئة (بدلا من مئة بالمئة) من المبلغ المبين اعلاه، وذلك الى ان يكون القضاء المختص قد فصل في السؤال المطروح للنقاش في اميركا، وهو: هل ان عمليات

اختطاف الطائرات الاربع يشكل عملا ارهابيا واحدا، وواقعة واحدة (NCEOCCURRE ONE) ام انها بأبعادها التأمينية تشكل احداثا ووقائع منفصلة؟

في المقابل اضطرت شركات اوروبية واميركية عدة الى وقف قبول الاخطار، الى ان يكون قد تيسر لها ان تعيد تقييم اوضاعها، حتى اذا تأكد لها انها قادرة على الاستمرار، تدعو المساهمين فيها الى ضخ مزيد من الرساميل، او تحاول استقطاب مساهمين جدد.

وهناك فئة اخرى من الشركات اصابت منها شظايا الكارثة مقتلا فهوت، وهي الآن قيد التصفية، وفي عداد هذه الفئة نجد «تايسي» (TAISEI) اليابانية. وقد تبين ان هذه الاخيرة تداعت تحت اثقال التزامات نجمت عن اتفاق اعادة - اعادة تأمين (RETROCESSION) كانت قد عقدته مع شركة «فورترس» الاميركية لاعادة التأمين (FORTRESS RE)، وهذه تغطي بدورها انواعا شتى من المسؤوليات التي ترتبت على كارثة 11 ايلول (سبتمبر) 2001.

اما المجموعة العربية للتأمين اريج (ARIG) وهي المجموعة التي تحتضن «أريج ري»، فقد وجدت حلا آخر لاجراج اريج ري (ARIG RE) من المأزق. وتمثل الحل بتحويل محفظة «أريج ري» بالكامل الى المجموعة القابضة اي المجموعة العربية للتأمين، بحيث حلت «أريج» (ARIG) مكان «أريج ري» في الحقوق والموجبات بنسبة 100 بالمئة.

وهكذا تكون المجموعة العربية قد استبدلت الضمانة الصادرة عن «أريج ري» بضمانة منها.

ومن الطبيعي ان تكون الضمانة الجديدة اكثر صلابة وان تطمئن حاملها الى ان حقوقهم مصانة. ذلك ان المجموعة العربية للتأمين تملك اموالا خاصة تناهز الـ 200 مليون دولار، وهذا المبلغ يفوق الالتزامات التي يمكن ان تترتب على اريج ري جراء كارثة 11 ايلول (سبتمبر) 2001 بعشرة اضعاف تقريبا.

والحل الذي اعتمده المجموعة العربية للتأمين ينم عن وعي القيمين عليها لمسؤوليتهم حيال المتعاملين مع شركة تابعة لها (SUB)(SIDIARY)، وهي مسؤولية ادبية فقط.

وكان يمكن للمجموعة الام ان تتصل منها، وتترك للشركة التابعة ان تواجه عثراتها بنفسها، لو لم تكن تحرص على ان تحتفظ بمقعد لها في نادي اللاعبين الدوليين، والمصنفين عاليا في الاسواق العالمية.

والمبادرة التي اتخذتها المجموعة العربية للتأمين حملت ابعادا استراتيجية، من حيث انها عززت ثقة الاسواق العالمية بها. ومما لا ريب فيه انها سوف تأتي عليها مستقبلا، والى اجل طويل، بثمار كثيرة.

وما يضيف على مبادرة هذه المجموعة اهمية خاصة، هو انها المرة الاولى التي تشارك فيها شركة اعادة عربية في تغطية كارثة ذات حجم استثنائي، وكان يمكن لصناعة التأمين العربية ان تتعرض لانكاسة وان تلتخ صورتها لو ان المجموعة العربية اخلت او اخفقت في الوفاء بالتزاماتها.

وصناعة التأمين العربية، وفي هذا الوقت بالذات، هي احوج ما تكون الى لاعبين عرب يرتقون الى مصاف «العالمية» ويجيدون لعب دورهم، والتعاطي والتصرف مع وحيال الآخرين.

لقد وفقت المجموعة العربية في انقاذ العلم العربي وابقته مرفوعا على ناصيته في اسواق التأمين العالمية.

والمساهمون في «أريج» لا بد ان يتلمسوا ايجابيات انقاذ «أريج ري»»، وان يتجاوبوا ودعوة ادارة المجموعة لضخ مزيد من الاموال الخاصة فيها، بحيث يمكنها ان تعزز وجودها وتفعّل انشطتها الاكتتابية وبذلك تفوز بحصة اكبر من الاقساط العائمة في اسواق العالم.

والتغييرات التي طرأت على اسواق التأمين تنبئ بارتفاع ملموس للاسعار، يرافقه تشدد في الاكتتاب وتقلص في الطاقة الاكتتابية.

وهذه العوامل هي التي جعلت المتمولين الكبار في اميركا واوروبا، يتراكمون لتأسيس شركات جديدة لاعادة التأمين. وتقدر الرساميل التي جرى توظيفها لهذا الغرض حتى الآن بحوالي 20 مليار دولار.

وان الشركات التي شرفت تواقيعها واوفت بالتزاماتها، ومنها المجموعة العربية للتأمين، وقد صقلتها تجربة ايلول 2001، لسوف تكون في عداد الشركات التي يطرق طالبو الغطاءات بابها اولاً.

بقي ان تتحرك شركات الاعادة العربية الاخرى، للاستفادة من الفرص الجديدة، وذلك من خلال التأهل ماليا وبشريا، لتلقي وتغطية مقدار اكبر من الاخطار اقليميا وعالميا.

وامعبيداه !

«الزلزال» الذي ضرب نيويورك في 11 ايلول (سبتمبر) 2001 خلف من الاضرار المادية والنفسية ما عطل قنوات التواصل بين الضامنين العرب والمعידين الدوليين، وحول اواصر الود والصدقات التي تربط بين هؤلاء واولئك الى ذكريات.

وها ان المعيدين الدوليين يلغون ارتباطاتهم السابقة، ليعيدوا هيكلتها محاولين بذلك ان يستردوا الخسائر الذي نزلت بهم بأقصر الطرق واقرب الاوقات.

من هنا الضجيج الذي يملأ اسواق التأمين العالمية، والتذمر الذي تبديه بعض شركات التأمين العربية حول «اضطهاد» يمارسه المعيدون الدوليون ضدها.

ويتجسد «الاضطهاد» برفض المعيدين الدوليين تجديد اتفاقات مضي على عقدها سنوات عديدة، واخضاعهم الاتفاقات الجديدة لشروط «مسكوبية» ليس اقلها رفع الاسعار، وتحميل الشركة الساندة حصة اكبر من الخطر المؤمن عليه (RETENTION) (واعلاء نقطة التجاوز) EXCESS POINT (والاقتطاع) DEDUCTIBLE (، وكذلك اغاء المعيد الدولي من التزامات متعارف عليها منذ القدم، ومنها على سبيل المثال موجب الابقاء على اموال احتياطية في عهدة الشركة الساندة، وهذا امر معمول به في مصر منذ بدايات القرن الماضي.

ومن ضرور التعسف ايضا تذكر شركات التأمين العربية خفض عمولات الاسناد جذريا، ومنع شركات التأمين المباشر تعاطي عمليات اعادة - الاعداء (RETROCESSION).

وانه لامر مؤكد ان المعنيين بمقدرات شركات التأمين العربية، وقد قبلوا، مكرهين، بالشروط الجديدة، لسوف يجدون انفسهم نهاية السنة المالية في مواجهة مستثمرين غاضبين، لا يعرفون الرحمة، ولا يتفهمون الظروف التي جعلت انصبة الارباح تنخفض دراماتيكيًا. خصوصا وان الظروف المشار اليها تتعلق بكارثة حصلت على بعد سبعة آلاف ميل من الشواطئ العربية.

والمرارة التي تبديها اسواق التأمين العربية حيال الاضطهاد الذي يمارس ضدها، تعيد الى الذاكرة قصة تلك الصبية العربية التي ساءها ان يتعرض اهالي قريتها لظلم وجور الجيش البيزنطي، فكان ان اطلقت استغاثتها المأثورة «وامعتصماه»؟! وما ان بلغت استغاثتها مسامع المعتصم، الخليفة العباسي المقدم، حتى سار من بغداد على رأس جيشه الى القرية التي تعيش فيها الصبية، فدحر الجيش البيزنطي، وأبعده الى ما وراء حدود الدولة العباسية.

إلا ان الحقيقة التي نعيشها اليوم تبين، مع الاسف، ان ليس في عصرنا هذا «معتصم» يمكن لشركات التأمين العربية ان تستغيث به، او ان يهب ليرفع عنها اضطهاد المعيدين الدوليين.

الا ان لدينا، في المقابل، معيدين عربا، نجحوا خلال العقد الماضي في رفع رساميلهم وقدراتهم البشرية والفنية الى مستويات لائقة، ما اتاح لهم ذلك دخول الاسواق الافرو-آسيوية، والفوز بحصص لا بأس بها من اعمالها.

وفي ظني ان مشاركة المعيدين العرب، الذين أشرت اليهم أنفا، في تكوين «سلة» عربية اضافية لاعادة التأمين يستعملونها الى جانب طاقاتهم الذاتية وبالتزامن معها، من شأنه ان يضع في متناول شركات التأمين العربية تسهيلات عربية اضافية ذات شأن، ويمكن ان تخفف الى حد ما من تبعية الاسواق العربية للمعيدين الدوليين. كما من شأن استحضار طاقة عربية اكتتابية جديدة وذات قيمة ان يمد الضامنين العرب بقوة تفاوضية، تجنبهم مذلة الاذعان، والاستسلام للمعيدين الدوليين، بلا قيد او شرط، على نحو ما هو جارٍ حاليا.

وكم يطيب لنا ان نرى معيدا عربيا يتخذ المبادرة، ويدعو الى اجتماع يتفق خلاله على شروط التأهل للمشاركة في «السلة» وألية تشغيلها، علما بأن التشغيل يمكن ان يوزع جغرافيا ويجري عبر الاعضاء المشاركين في السلة، بالذات، اي دونما ادارة مستقلة.

وسوف يسيننا بالمقدار عينه ان يترك المعيدون العرب هذه الفرصة تمر من غير ان يقوموا بالمحاولة المطلوبة.

وعلينا ان نتذكر انها المرة الاولى التي تجد فيها شركات التأمين العربية نفسها بحاجة الى معيدي التأمين العرب، وذلك منذ ان اصبح لدينا معيدون محترفون. ولم تكن هذه الحاجة لتتولد لولا «زلزال» نيويورك.

اما وقد حصل الزلزال، ووجدت الثغرة التي يمكن للمعيدين العرب ان يلجوا من خلالها الى المواقع العربية التي كانت، وحتى الامس القريب، مغلقة، ومعقودة اللواء للمعيدين الدوليين، فتلك فرصة تاريخية لا بد للمعيدين العرب من ان يلتقطوها، اقتداء بقول الشاعر:

اذا هبت رياحك فاغتنمها
ان الخافقات لها سكون

عشية انعقاد المؤتمر 24 للاتحاد العام العربي للتأمين

وعول.. وذئاب

في الجزء الشمالي والغني من الكرة الارضية، كما في جنوبها الفقير، تحركات ضد الزيادات التي عمد المعيدون الدوليون الى فرضها على الاسواق غداة 11 سبتمبر 2001. ففي «الشمال» وفي الدول الاكثر تصنيعا وثراء، ارتفعت اصوات تنتقد الصحوه الفجائية للمعيدين الدوليين، والتي جعلتهم، بعد «سكرة» استمرت عشر سنوات، يقررون استعادة كل ما فقدوه خلال تلك الفترة، بما فيها الخسائر التي نجمت عن كارثة 11 ايلول (سبتمبر) 2001، وهم يريدون ان يحققوا ذلك بضربة واحدة وعنيفة (IN ONE FELL SWOOP)، وفي وقت يغرق العالم في ركود اقتصادي خانق، كما يقول السيد دنيس ماهوني رئيس المجموعة الاميركية لوساطة التأمين «ايون» (AON).

ويقرّ السيد ماهوني انه يحق للمعيدين الدوليين استيفاء زيادات في الاسعار، الا انه يجب التأكد من ان التسعير يفرق بين متعاقد وآخر، بحيث يكافأ أولئك الذين خلت سجلاتهم من المطالبات او تكون اخطارهم من النوع الجيد) (TO REWARD THOSE WITH GOOD CLAIM AND RISK RECORDS).

ومن التحركات التي سجلت في الدول الصناعية في اطار التصدي للفرمانات الهمايونية التي اصدرها المعيدون الدوليون، تبرز الخطوات التي تقوم بها المجموعة الصناعية الالمانية بي. أ. اس. اف (BASF) باتجاه تأسيس شركة اعادة توفّر الغطاء لشركات التأمين التي تضمن المنشآت الصناعية التابعة لها والمنتشرة في اوروبا وفي مناطق مختلفة اخرى من العالم.

وسبق لتجمعات صناعية ألمانية اخرى ان هدّدت بنقل تأميناتها الى خارج المانيا، إن أصرّت شركات التأمين هناك على رفع الاقساط.

وفي اليابان حولت شركات تأمين عديدة محافظها الى معيدي تأمين اقل رفعة من أولئك الذين درجت على التعامل معهم طوال العقود السابقة، وذلك تجنباً للزيادات التي طلب اليها المعيدون السابقون تحملها.

وفي الحاليتين، اي في حالتي المانيا واليابان، يرفض الصناعيون رفع تكلفة التأمين لاي سبب، خصوصا في هذا الوقت بالذات، حيث تشتد المنافسة بين المنتجين في العالم. ويجد هؤلاء صعوبات جمة في تصريف منتجاتهم.

أما في آسيا، فقد اتخذت شركة جنرال انشورنس كوربوريشن (General Insurance Corp (GIC)) الهندية (وهي المجموعة التي تضم شركات التأمين الهندية الحكومية الرابع)، مبادرة باتجاه تجميع الطاقات الاكتتابية لشركات اعادة التأمين الآسيوية.

واتفق على ان يجتمع في طوكيو مطلع نيسان (ابريل) المقبل، سبعة من كبار معيدي التأمين الآسيويين بمن فيهم المعيد الروسي انغوشتراخ (INGOSTRAKH)، بغية التوافق على تكوين تجمع آسيوي (POOL) لاعادة التأمين.

ويقول السيد «بي سي غوش»، المدير التنفيذي للمجموعة الهندية (GIC)، ان تقوية اعادة التأمين في آسيا اصبحت حاجة ملحة، نتيجة للصعوبات التي تواجهها الشركات الآسيوية في سعيها للحصول على اغطية اعادة تأمين من المعيدين الدوليين في لندن.

وفي موازاة ذلك جرى انشاء مركز في الهند يحمل اسم فير ري نت (FAIR RENET)، ويلعب دور البورصة في تبادل الاخطار بين الشركات الاعضاء في الاتحاد الافرو-آسيوي للتأمين (FAIR) وعددها 175 شركة.

ويقول اركان الاتحاد الافرو-آسيوي ان المركز الجديد يوفر للشركات الاعضاء ما يكفي من الحماية بحيث لا يلجأون بعد اليوم الى لندن، وغيرها من العواصم التأمينية في العالم، إلا في الحالات الاستثنائية ولاعادة تأمين الاخطار الصناعية الضخمة، والطيران، واجسام السفن، وشحنات البترول والطاقة.

وهكذا نرى ان اغنياء العالم، كما فقراءه، يتصدون، كل على طريقته، لمحاولات تحميلهم عاقبة السياسة الطائشة التي انتهجها المعيدون الدوليون طوال العقد الماضي من السنين. وهم لا يجدون غضاضة في نقل محافظهم من شركات اعادة ذات التصنيف الارتفاع، الى معيدين اقل رفعة. ذلك ان الاحتفاظ بالقدرة على البقاء، وعلى تجاوز هذه الحقة الخطيرة من الزمن، هو الاعتبار الذي يبقى فوق كل ما عداه.

وحدها صناعة التأمين العربية تبقى خارج اللعبة. وهي كما قال رؤساء الشركات العربية في احاديثهم الى «البيان» اختارت ان تبقى في موقع «المتلقي» (RECIPIENT) اي ان تتلقى التعليمات التي تأتيها من المعيدين الدوليين وتتصاع لها.

أما الاتحاد العام العربي للتأمين فهو «لا في العير ولا في النفير»، وها انه يعقد مؤتمره الـ 24 بعد ايام في العاصمة العمانية، وعلى جدول اعماله «ورش عمل» تهتم بأمر كثيرة ولا تلتفت الى التطورات التي طرأت على اسواق اعادة التأمين، سواء في مرحلة ما قبل 11 ايلول (سبتمبر) او ما بعده.

ولم يجد الاتحاد العربي للتأمين على ما يبدو حاجة او ضرورة للتعرض لكيفية التعاطي مع الشروط والاسعار والتدابير والتعديلات التي قرر المعيدون الدوليون اعتمادها غداة صحتهم الفجائية، او لإيجاد بدائل محلية واقليمية، تغني اسواقنا العربية، ولو جزئياً، عن الاستعانة بالمعيدين الدوليين، اقله في مضمار التأمينات التقليدية، وفي ذلك النوع من العقود التي لا تحمل في طياتها احتمالات تكبيد الضامنين خسائر كارثية.

وكم كنا نود لو ان المعידين العرب اقتدوا بما يهيئ له المعيدون الآسيويون، ويعدّون للاعلان عنه خلال اجتماعهم في طوكيو، مطلع الشهر المقبل. او ان يقتدي الضامون العرب بالخطوة التي اتخذتها الشركات، اعضاء الاتحاد الافرو-آسيوي للتأمين، والتي اسفرت عن إنشاء «أداة التبادل» (Fair Renet).

وبالمناسبة، فان انشاء أداة تبادل عربية Insurance Exchange، كان شعارا للمؤتمر 19 الذي انعقد في بيروت قبل عشر سنوات وتحديدًا بين 4 و6 ايار (مايو) 1992.

وقد يهم القارئ ان يعلم ان وزير الاقتصاد والتجارة آنذاك الاستاذ مروان حماده، والامين العام السابق السيد حسين النبهاني، وأنا، اردنا ان نطرح في حينه شعارا عربيا يخلو من المغالاة ويكون قابلا للتحقيق، فاخترنا الكلمات الخمس: التضامن العربي في تبادل التأمين العربي (Arab Cooperation through Arab Insurance Exchange)، بتؤدة، وجعلنا منها شعارا للمؤتمرنا. وفي ظننا ان بيروت سوف تفوز بقصب السباق في استنباط «آلية» شبه مجانية وخالية من التعقيد، تجعل الهدف الذي طالما سعت اليه الاسواق العربية، وهو «الاحتفاظ بالمقدار الاكبر من الاقساط العربية داخل المنطقة»، حقيقة ملموسة.

إلا ان الشعار، على تواضعه، لم يجد طريقه الى التنفيذ، وطوي ليتأكله الغبار في مستودع الشعارات العربية. هل يمكن استنهاض صناعة التأمين العربية وصولا الى ايجاد خيارات اقليمية تخفف من تبعيتها للمعيدون الدوليين؟

لقد خلت لوهلة ان كارثة 11 ايلول (سبتمبر) وما تبعها من تداعيات هي على مقدار من الضخامة بما يكفي لاحداث انقلاب في الذهنية والعصبية التي تتحكم بصناعة التأمين العربية.

إلا ان الايام جاءت لتبين ان 11 ايلول (سبتمبر) 2001 لم يحمل ما يكفي من العبر كي يغيّر شيئا من طباعنا، وان الشركات العربية، وان ازعجتها الزيادات التي يطالب بها المعيدون الدوليون، فهي «تقبلها» طالما فرضاها المعيدون الدوليون على الشركات العربية المنافسة!

ألم يكن «التشكيكيون» يتقبلون الحكم الشيوعي، لسبب وحيد، وهو انه يبقي «شركاءهم في الوطن» «السلوفاك» تحت الجزمة السوفياتية؟

هكذا هي حالنا في الوطن العربي، الكل يشكو من صلف المعيدون الدوليين وتعسفهم. إلا ان الكل يرضى مع ذلك بتحمل الزيادات، ويدفعها عن طيب خاطر، بشرط اكراه الشقيقات المنافسات على ابتلاعها، عليها تودي بها!

وبعد، هل يستغربن احد، من الآن فصاعدا، ان تبقى مقدراتنا مبعثرة، وان تفوت على مجتمعاتنا فرص الانماء والتقدم؟

ألم يكن 11 ايلول (سبتمبر) 2001 وما ارتد به من سلبيات على اسواق التأمين العالمية هو الفرصة التي يتعين التقاطها لفتح صفحة جديدة، ودخول الشركات العربية في علاقات استراتيجية تقيمها فيما بينها، للمرة الاولى في تاريخها، وتعمل من ثم على مدها بأسباب البقاء؟

هل يجوز ان نترك 11 ايلول (سبتمبر) 2001، وهو الكارثة التي لا تحصل الا مرة كل مئة عام او اكثر من ذلك، تمر من غير ان نوظفها في اعادة ترتيب اوضاعنا؟

هل يجوز ان نتركها تمر وتضيع في غياهب البغضاء والتشفي بالآخرين ولو على حساب مصلحتنا الذاتية؟ وأخيراً، ألم يكن جمال الدين الافغاني على حق، عندما كتب في جريدة العروة الوثقى، حوالى العام 1884 (وكان يصدرها آنئذ بالتعاون مع الامام محمد عبده من باريس) قائلاً لقراء العربية: لو لم تكونوا وعولاً لما نهشتكم الذئاب؟

او عندما قال ايضا «شرّ ادواء (امراض) الشرقيين اختلافهم على الاتحاد، واتحادهم على الاختلاف. فقد اتفقوا على ألا يتفقوا»!

نيسان 2002

منبر مستقل

للمعيدين العرب .. لم لا ؟

أتيج لي خلال وجودي في مسقط، مشاركا في المؤتمر 24 للاتحاد العام العربي للتأمين، ان ألتقي نخبة من معيدي التأمين العرب، وان احاورهم في ما جرى ويجري في اسواق التأمين العالمية، قبل وبعد 11 ايلول (سبتمبر) 2001.

ولكم كان الحوار غنيا والجو عابقا بالرصانة. فعند الجد تجد المعيد العربي، يحاذر ابتذال الكلام او اطلاقه على عواهنه خصوصا عندما يتعلق الامر باداء هذه او تلك من الشركات، او تصرفها معه وحياله. وتراه يحدد بموضوعية، وبكثير من الدقة، العقبات التي اعترضت وتعترض مسيرته، سواء في محيطه العربي، او في العالم الاوسع.

ولسوف تجد ايضا ان المعيد العربي يتقن صناعته، وهو بات متمكنا تماما من شعابها ومسالكها الوعرة.

ولا عجب في ذلك، فلقد مضى على قيام اول شركة اعادة عربية حوالى نصف قرن، ومضى على قيام شقيقاتها عشرات السنين.

وعلى امتداد تلك السنين، كانت المنطقة العربية مسرحا لحوادث واحداث اخذ بعضها احجام الكوارث. وبعض تلك الاحداث اخذ اوجها ومناحي عنيفة، وسياسية. فكانت هناك حروب اقليمية وثورات وانهيارات، اقتلعت بعض الانظمة من جذورها، واقامت مكانها انظمة جديدة. وعرفت المنطقة العربية في الوقت عينه حقبات ازدهار اقتصادي حيث شيدت المجمعات الصناعية، والبتروكيماوية والتجارية والسكنية على انواعها، وشقت الطرق والانفاق، وبنيت المطارات والموانئ والجسور، وارتفعت الابراج والمنصات العائمة ومحطات التوليد والتحلية، الى ما هنالك من بنى تحتية وفوقية ازدهمت بها الدول النفطية منذ الستينات وحتى هذا التاريخ.

ولقد نشأت عن كل ذلك حاجة الى انواع شتى من عقود التأمين، وكان على المعيد العربي ان يتزودها لدى المعيين الدوليين، بالجملة (WHOLE SALE) اذا جاز التعبير، ليعود فيبيعها من الضامنين العرب بالمفروق (RETAIL).

وفي الحاليتين كان على المعيد العربي ان يتعاطى مع باعة دهاة من جهة وشراة دهاقنة من جهة اخرى. والتعاطى مع هؤلاء واولئك لا يصلح للقيام به الا معيدون محترفون.

وجاءت حوادث 11 ايلول (سبتمبر) 2001 وما تبعها من ارتجاجات، وتدابير وتعديلات في السياسات الاكتتابية، للمعيدين الدوليين، وشروطهم، واسعارهم، لتصفل خبرات المعيين العرب، وتزيدها سعة وعمقا.

والى جانب المعيدون العرب في مسقط، كان هناك عدد من وسطاء الاعادة ووساطة التأمين الدولية، وهم عرب ايضا، ومن الذين سطع نجمهم في العواصم التأمينية.

ولقد رافق هؤلاء مسيرة المعيد العربي، وشاركوه يومياته بما فيها من حلو ومرّ، وعاصروا النهضة العمرانية، والاحداث والتحويلات التي تعرضت لها المنطقة العربية مشرقا ومغربا.

وانه لخطأ فادح، بل خطيئة لا تغتفر، ألا يكون الاتحاد العام قد اختار «تداعيات 11 ايلول 2001 وما سبقها من تجارب ونتائج» موضوعا يتحدث عنه المعيدون العرب في اطار النشاط الثقافي للمؤتمر، وترك لهم بدلا من ذلك ان يرتشفوا القهوة في ردهات الفندق، ان لم يحلّ لهم ان يجلسوا في مقاعد المشاهدين (SPECTATORS).

وهكذا بدا المؤتمر 24 وكأنه ينعقد في الثمانينات من القرن الماضي، وليس مطلع القرن الـ 21 وغداة 11 ايلول (سبتمبر) 2001، وكان بالمجمل رتيبا فاترا، لا لون له، ولا طعم، ولا رائحة.

وهذا رأي يشاركني فيه كثيرون. ولم يتردد بعض هؤلاء في قول ذلك جهارا، وخلال مناقشة التوصيات. وكم كان موقف منظمي المؤتمر هزيلا عندما سقط في ايديهم، ولم يتمكنوا من ردّ ما نسب اليهم من قصور، لهذه الجهة.

ولست اجد تفسيراً للطريقة التي اعد بها مؤتمر مسقط، سوى وجود رغبة دفينية لدى القابضين على الزمام من حجب البارزين من الشخصيات التأمينية العربية، ومنعهم من ان يتقاسموا مع اشقائهم اعضاء اسرة التأمين العربية ما تجمع لديهم من معلومات او اختزنوه من خبرات، وتجارب، خصوصا في مرحلة ما بعد 11 ايلول (سبتمبر) 2001.

ولعل المعيدون العرب يجدون في عملية الاقصاء هذه، وهي ليست الاولى في تاريخ المؤتمرات العامة للاعادة، سببا يبرر انصرافهم الى ايجاد منبر خاص يطلّون من خلاله على الاسواق العربية، فيحاورونها، ويبادلونها المعلومة والرأي. وبذلك يعززون دورهم التثقيفي داخل صناعة التأمين العربية. وتلك رسالة يضطلع بها كل معيد يريد ان يكون له موقع في محيطه.

وقد يكون الاجتماع الذي عقده المعيدون العرب على هامش المؤتمر، وفي قاعة منفصلة عن مقره، نقطة الانطلاق باتجاه تأسيس جمعية للمعديين العرب، تكون لها شخصية معنوية ومستقلة عن الاتحاد العام، وتعنى حصرا باعادة التأمين.

وقيام هيئة خاصة بشركات الاعادة لن يكون امرا جديدا تحت الشمس. فهناك جمعيات لاعادة التأمين في اكثر الاسواق العالمية عراقية. وهي تتواجد وتعمل في موازاة الجمعيات والاتحادات التي تمثل شركات التأمين المباشر.

ولمّ لا يكون للمعديين العرب جمعية تعنى بتوطيد العلاقة فيما بينهم، وتكون لها حوارات مع الضامنين والمعديين الآخرين، عربا كانوا ام اجانب؟

وهل يجوز ان تبقى شركات الاعادة «كمية مهملة» في حسابات الاتحاد العام وغيره من الهيئات الاقليمية التي ترعى صناعة التأمين في الوطن العربي؟ خصوصا وان عدد تلك التي تتعاطى النشاط الاقليمي والدولي منها، ارتفع الى سبع شركات، وقد تكونت لديها رساميل واموال خاصة واحتياطية تزيد في بعض الحالات عن 200 مليون دولار. وحصل بعض منها على تصنيفات رفيعة من الوكالات المختصة والاكثر جدية في العالم. ثم ان معظمها بات محررا من قيود الرقابة النقدية والبيروقراطية الحكومية. وهذا امر حيوي من شأنه ان يعطي تلك الشركات قدرة اكبر على التحرك وعلى تفعيل وجودها، أقله في الاسواق العربية.

لقد كشف الاجتماع الذي عقده المعيدون العرب في مسقط عن رغبة في متابعة الحوار.

وفي رأينا ان الحوار سوف يكون أجدى إن عهد بقيادته الى جمعية دائمة، يختارها المعيدون العرب، وتكون «راعيا صالحا» لشؤونهم.

أما موضوع الجمعية فيمكن ان يشمل، بين مهام اخرى، ما يأتي:

- مد جسور التعاون بين اعضائها من جهة، واتحادات وجمعيات التأمين واعادة التأمين، العربية منها والاجنبية، من جهة اخرى.

- تعزيز الدور الثقافي للمعدين العرب، داخل اسواق التأمين العربية، على ان يشمل ذلك اعداد ندوات وورش عمل تدريبية متخصصة وعامة، يشارك فيها اصحاب الاختصاص العرب والاجانب، ويحضرها العاملون في قطاع التأمين العربي بجميع وحداته.

- جمع وتبادل المعلومات والاحصاءات بين الشركات الاعضاء وصولا الى اقامة قاعدة معلوماتية على ان توضع في متناول الشركات اعضاء الجمعية..

- تحرير شركات الاعادة العربية من انظمة الرقابة على النقد حيث ما تزال نافذة، ورفع القيود التي تعترض مزاولتها الاعمال خارج حدودها الوطنية.

- اعتماد اسس ومعايير موحدة للحسابات الفنية لا سيما الملائة واحتياطيات الاخطار والمسؤوليات العالقة، على ان تستوحى في ذلك الاسس والمعايير العالمية، ولا تتعارض والاحكام النافذة في الدول التي تحمل الشركة العضو هويتها.

واخيرا، ولما كان الوسطاء العرب يشكلون رافدا مهما لـ «الإعادات» العربية، وترسيخا للروابط التي تجمعهم اليها، يمكن للجمعية الجديدة ان تضم اليها وسطاء الاعادة بصفة اعضاء مراقبين.

ايار 2002

يبيعون شركات التأمين والاعادة بالجملة

ما الذي يخيفهم؟

كيف نفسّر ان تكون امبراطوريات مالية ثلاث قد قررت في وقت واحد تقريبا الخروج نهائيا من صناعة التأمين؟

وما هي الاسباب التي جعلت بنك دوتشييه (DEUTSCHE BANK) يهجر مجموعة غورلانغ الالمانية (GERLING)، وجنرال الكتريك (GENERAL ELECTRIC) تفكّ ارتباطها بامبلويورز ري (EMPLOYER'S RE) وسيتي غروب (CITIGROUP) تطلق ترافلرز (TRAVELERS) بالثلاث؟

لو نظرنا حولنا لوجدنا ان صناعة التأمين العالمية كانت خلال العامين الاخيرين مسرحا لاحداث اطاحت بشركات كانت حتى تاريخ سقوطها مدعاة فخر واعتزاز القيمين عليها والمساهمين فيها. الى ذلك كان للشركات التي سقطت تاريخ عريق، وحافل بالمنجزات، اضافة الى انها كانت تعرف بثبات ربحيتها ونموها المستدام، ما اهلها للفوز بتصنيفات رفيعة (RATINGS) من الوكالات الدولية المختصة.

لائحة الشركات التي افلست، سواء قبل 11 ايلول (سبتمبر) 2001 او بعده، طويلة، وهي تضم شركات من جنسيات متعددة، الا ان الافلاس الاهم والاكثر اثارا للجدل بينها وعلى الاطلاق هو افلاس «اندبندنت» Independent. وما يجعل افلاس اندبندنت «الاهم» هو انه طاول شركة بريطانية الجنسية من جهة، ومساهمة عامة (PLC) (اي انها مدرجة في بورصة لندن)، من جهة اخرى. وهذان امران يعنيان الكثير.

فبكونها شركة تأمين بريطانية اولاً، ومدرجة في البورصة ثانياً، يفترض بشركة «اندبندنت» ان تكون قد اخضعت لانواع شتى من الرقابة، ضمانا لحقوق المتعاقدين معها، وحقوق حملة اسهمها على السواء. ولا ننسى هنا ان بريطانيا هي السوق الاكثر قدماً في سن الانظمة والتشريعات الناظمة لاعمال التأمين من جهة، والضامنة لحقوق المستهلك من جهة اخرى.

ولذا كان التعاقد مع شركة تحمل الجنسية البريطانية يشكل قيمة مضافة (ADDED VALUE) ويعطي المتعاقد نوعاً من الطمأنينة الى ان حقوقه في حرز حريز. ولقد جاء افلاس «اندبندنت» ليكشف، ليس فقط هشاشة الانظمة وضعف اجهزة الرقابة في بريطانيا، بل وليكشف ايضا عن اخفاؤها حتى في ضبط وردع الجرائم التي ترتكب داخل الشركات المساهمة وعلى حساب حملة الوثائق وحملة الاسهم.

ومن الفضائح التي كشفت ان اركان «اندبندنت»، وبالتواطؤ مع المحاسبين القانونيين (AUDITORS)، نجحوا في اخفاء فجوة (HOLE) (اي خسائر) بقيمة مليار جنيه استرليني، ولسنوات عديدة.

وباقائهم تلك الفجوة «مطمورة» في مكان لا يعرفه الا اركان الشركة والمحاسبون القانونيون، امكن لاركان الشركة ان يحفظوا لسهمها ثمنه المرتفع في البورصة، وان يضلوا المتعاملين معها، دائنين كانوا ام مدينين، ويجعلوهم يعتقدون انهم يتعاطون مع شركة معافاة وفي تمام الصحة والازدهار.

مثل هذه الفضائح لم تكن لتصدح لو انها حصلت في اي من البلدان النامية او اي من الدول والجزر التي تعتمد نظام الشركات ذات النشاط الخارجي (OFF SHORE) او المناطق الحرة (FREE ZONES).

فلقد سبق لنا في لبنان مثلا ان شاهدنا احداثا، بل مسلسلات، لفضائح مماثلة. وفي سلطنة عمان حصل شيء من ذلك عندما انهارت العمانية الوطنية (ONIC). كما حصلت حوادث افلاس وتوارت بين ليلة وضحاها شركات تأمين وشركات اعادة تأمين، كانت مسجلة في جزر مثل قبرص، وسانت فنست، وكيمان، وفي «المناطق الحرة» التي كانت موجودة سابقا في كل من بلجيكا وايرلندا.

اما ان تكون بريطانيا هي المكان الذي امكن فيه لشركة تأمين بحجم «اندبندنت» ان تفلت من شبك الرقابة على مختلف مستوياتها، وانواعها، لتمتع في مخالفة القوانين، واخفاء الحقائق، لردح طويل نسبيا من الزمن، فذلك امر يجعل فرائص المساهمين في شركات التأمين، في كل اصقاع الدنيا، ترتعد وتتخوف من احتمالات تكرار المأساة في غير مكان وزمان.

فما الذي يضمن للمساهمين في صناعة التأمين انهم لن يتعرضوا لما تعرض له حملة اسهم «اندبندنت»؟

ولم يكن اركان الشركات التي يساهمون فيها، ومحاسبوها القانونيون (AUDITORS)، اكثر جدية واخلاصا من اولئك الذين يتولون الزمام في اندبندنت، خصوصا بعدما تبين ان المحاسبين القانونيين (AUDITORS) هم الذين وفروا الغطاء القانوني لكثير من الافعال الجرمية التي ارتكبتها اركان الشركة؟

والاسئلة التي لا بد لكل مستثمر في شركة تأمين ان يطرحها اليوم، وبعد هذه التجارب، هي:

اذا لم يعد من الممكن الركون الى المحاسب القانوني (AUDITOR)، للتحقق من صحة قيود الشركة وميزانيتها، فكيف يمكن لمستثمر ان يطمئن الى سلامة امواله؟

واذا لم يعد من الممكن الوثوق بأنظمة الرقابة وبأجهزتها واشخاصها، فكيف لمستثمر ان يستمر في توظيف امواله في شركة التأمين؟

واذا امكن لاركان «اندبندنت» ان يخفوا فجوة بذلك الحجم، لفترة طويلة من الزمن، فهذا يعني ان لصناعة التأمين سراديب وانفاقاً ومطامر، ليست متوافرة لغيرها من الصناعات وحقول الاستثمار.

ولعل هذه الخواطر هي التي راودت افكار الامبراطوريات المالية التي اشرت اليها أنفا، وهي التي حملتها على اتخاذ قرار الابتعاد عن صناعة التأمين وتوظيف اموالها في مجالات يمكن ضبطها بمقدار اقل من الرقابة، والقلق، والخوف على مصيرها.

أضف الى ذلك ان احداث 11 ايلول (سبتمبر) 2001 اظهرت ان احتمالات تعرض شركات التأمين والاعادة لتراكمات (ACCUMULATIONS) كارثية، تبقى قائمة ولا يمكن تداركها، بالغما ما بلغ وعي المسؤولين فيها، وما يلجأون اليه من ابواب التحوط والوقاية.

وها ان كبريات شركات الاعداء، وبينها «لويدز» و«ميونيخ ري» و«سويس ري»، وغيرها من المؤسسات الضاربة في القدم، تقف مشدوهة امام عظمة الالتزامات التي نشأت عن 11 ايلول (سبتمبر) 2001، والتي كلفت كلا منها بضعة مليارات من الدولارات خسارة صافية.

والشركات المشار اليها لم تكن لتتصور ان تعرضها لكارثة بذلك الحجم، امر محتمل، وذلك رغم ما تزخر به من مؤهلات اکتوارية وقدرات متخصصة في استشراق الكوارث، والتهيؤ لملاقاتها.

ولا بد للامبراطوريات المالية التي قررت الخروج من صناعة التأمين ان تكون قد اخذت في الاعتبار ايضا ان العوائد الاستثمارية التي كانت تجنيها جراء تشغيل رساميل شركات التأمين والاعداء واحتياطاتها الفنية، قد تدنت الى الدرك الاسفل، وهي باقية فيه، الى ان يكون العالم قد استعاد استقراره، وهذا امر مؤجل، والى تاريخ غير مسمى.

حزيران 2002

مرض مزمن: النقص في الملاءة !

دافيد نيلد، رئيس الشركة الكندية للتأمين على الحياة «كندا لايف» (CANADA LIFE) اتهم معيدي التأمين بالتهرب من الوفاء بالتزاماتهم الناشئة عن كارثة 11 ايلول (سبتمبر)، وقال انهم ولاسباب واهية تخلفوا عن سداد المبالغ المستحقة في ذمتهم لـ «كندا لايف» ما اضطر هذه الاخيرة الى مقاضاتهم امام المحاكم. وهذه هي المرة الاولى التي تلجأ فيها الشركة الكندية الى المحاكم لتحصيل حقوقها.

وذكر ان مجموع الالتزامات التي ترتبت على «كندا لايف» جراء 11 ايلول (سبتمبر) 2001 بلغ 650 مليون دولار كندي، وان الاحتفاظ الصافي (NET RETENTION) للشركة هو 85 مليون دولار كندي، ما يعني ان الرصيد المستحق لها في ذمة المعידين هو 565 مليون دولار كندي.

و«كندا لايف» شركة عريقة، اسست في تورنتو، المنطقة الانكوفونية من كندا، منذ زهاء قرن، وهي تحتل المرتبة الرابعة بين الشركات الكندية. ولا بد لشركة على هذا المقدار من العراقة ان تكون اختارت «معيديها» من بين الصفوف الاولى للمعידين الدوليين.

وان يكون معيدون بهذا المستوى قد اخفقوا في تنفيذ موجباتهم المالية، حيال شركة تأمين تجمعهم اليها اتفاقات اعادة تأمين، منذ عشرات السنين، ففي ذلك مؤشر على ان 11 ايلول (سبتمبر) 2001 حمل الى صناعة التأمين في العالم من الشرور ادهاها واكثرها تدميراً، وان الخسائر التي ألحقها بصناعة التأمين اكبر من ان تحصى، وان التخمينات التي اعلنت خلال الاشهر التسعة الماضية لم تكن سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد، وان ما بقي منه تحت سطح المحيط فيه ما يثبط العزائم، وينذر بأسوأ العواقب.

ولن يصيبنا الذهول بعد اليوم، ان سمعنا ان هذا او ذاك من المعيدين، الكبار منهم والصغار، يخلق الاعذار للتهرب من الدفع. ذلك ان الهجوم على نيويورك في 11 ايلول (سبتمبر) 2001 ادخل صناعة التأمين في العالم في ورطة حقيقية، وهي غير قادرة على الخروج منها. واذ اعلنت حوالى عشرين من شركات التأمين وشركات الاعادة استسلامها، وعدم قدرتها على المتابعة، فان شركات اخرى، ما تزال تستأخر قرار انسحابها من الحلبة.

اما رأس اسباب تلك الورطة فهو «مرض مزمن» تكشف عوارضه لـ «كاي بي.ام.جي» KPMG خلال قيامها بتقصي الحقائق حول اوضاع صناعة التأمين في العالم حتى مرحلة ما بعد 11 ايلول (سبتمبر) 2001. وهي قامت بتلك المهمة بتكليف من المفوضية الاوروبية (EUROPEAN COMMISSION)، في اطار تحرك يهدف الى اعادة تنظيم صناعة التأمين في دول الاتحاد الاوروبي.

وقد انتهت كاي بي.ام.جي. KPMG الى نتيجة تقول فيها ان الملاءة كما هي في صناعة التأمين في هذا الوقت ليست كافية INADEQUATE وان هناك حاجة ماسة الى استصدار تشريعات جديدة توجب على

صناعة التأمين ان تزن التزاماتها العالقة وفقا لمقاييس جديدة وان تجهز نفسها بما يكفي من الاموال الخاصة والاحتياطات الحرة، بحيث يصح ان يقال فيها انها «مليئة» وقادرة على ان تتحمل التبعات التي تنجم عن اي كارثة يمكن ان تحصل مستقبلا، حتى ولو كانت اخذت حجم كارثة 11 ايلول (سبتمبر) 2001 او زادت عنها.

وان تكون الشركة «مليئة» (SOLVENT) يعني ان تملك من الاموال الخاصة ما يزيد عن مجموع التزاماتها. والاموال الخاصة او ما يعرف لدينا «بحقوق المساهمين» (EQUITY) هي الرساميل والاموال الحرة (FREE RESERVES) التي تختار الشركة الاحتفاظ بها مثابة احتياطات اضافية تعزيرها لماليتها، (بدلا من توزيعها على المساهمين). وتسمى تلك الاموال «احتياطات حرة» لانها غير مطلوبة قانونا ولا تقابلها مسؤوليات محددة.

وفي مفهوم وكالات التصنيف العالمية (RATING AGENCIES) تعتبر مليئة بتفوق (SUPERIOR) الشركة التي تملك اموالا خاصة او «حقوق مساهمين» تبلغ ضعف التزاماتها او تزيد عن ذلك. ويعبر عن الالتزامات بالاطار التي تحتفظ بها الشركة لحسابها، والتي تجسدها الاقساط الصافية بعد تنزيل اعادة التأمين (REINSURANCE PREMIUM AFTER NET)، وعلى سبيل المثال، فالشركة التي تحقق اقساطا بقيمة مئة مليون دولار تعتبر مليئة ان كانت تملك اموالا خاصة تزيد عن مئتي مليون دولار.

ويفترض بالاموال الخاصة ان تكون سائلة (LIQUID) او قابلة للتسييل (LIQUIFIABLE) من غير عناء. ومن ادوات النقد القابلة للتسييل السريع الاسهم والصكوك المصنفة والمتداولة بشكل دائم في البورصة.

ويبدو ان الكشف الميداني التي اجرته «كاي.بي.ام.جي» (KPMG) قد كشف عن عيوب في المقاييس المعتمدة في اعداد ميزانيات شركات التأمين والاعادة، لا سيما لجهة تقويم التزاماتها (LIABILITIES).

ويقول السيد جارد غايب رئيس كاي.بي.ام.جي. كلوبال انشورنس براكسيس (INSURANCE PRACTICE KPMG GLOBAL) ان المقاييس المشار اليها تخطاها الزمن ولم تعد تصلح لأيماننا هذه. و اضاف: لقد وجدنا ان ضامين كثيرين ليس لديهم أنظمة لتقويم جميع انواع الاخطار المالية التي تواجههم

وقال ان الحاجة الى اجراء اصلاح اصبحت ملحة، وان صناعة التأمين تحتاج في الواقع الى ان تضمن نفسها بشكل افضل ضد الاخطار التي تشكل عملها اليومي.

ورغم صيحات الاستهجان التي اطلقها المساهمون في صناعة التأمين في دول الاتحاد الاوروبي فقد تبنت المفوضية الاوروبية النتيجة التي انتهت اليها كاي.بي.ام.جي. KPMG ووافقت على توصيتها القائلة بوجود رمي الاصول المحاسبية والقواعد والمعايير التي كانت معتمدة طوال القرون الثلاثة الماضية في سلة القمامة، والتحول الى الشروط الجديدة والتي تعرف اختصارا بـ «الملاءة 2» (SOLVENCY 2).

وسوف تعمل المفوضية لاقرار الصيغة الجديدة برلمانيا خلال السنوات الثلاث القادمة على الاكثر.

وبعد اعتمادها في دول الاتحاد الاوروبي، لا بد لصيغة «الملاءة 2»، ان تفرض نفسها على سائر اسواق العالم، بما في ذلك الاسواق العربية. ذلك ان التأمين صناعة عالمية، ومعاييرها واحدة.

وكما في دول الاتحاد الاوروبي، فمن المرجح ان يقابل التعديل المقترح باستهجان المساهمين العرب، وان يحاولوا تعطيله. ذلك ان تطبيق الصيغة الجديدة سوف يوجب على المساهمين (سواء في شركات التأمين المباشر او في شركات الاعادة) ان يستكملوا ملاءة شركاتهم وهي كما وجدتها كاي.بي.ام.جي. KPMG منقوصة. واستكمال شروط الملاءة يعني ان يضخ المساهمون رساميل جديدة، كما يعني ان تمتع الشركات ولسنوات عديدة مقبلة عن توزيع ارباحها بالسخاء والارحية اللذين طبعاً توزيعاتها السابقة، خصوصاً في منطقة الخليج والمشرق العربيين.

الا ان المساهمين، عرباً كانوا ام اجانب، لو امعنوا ملياً في الامر، لوجدوا ان مد شركاتهم برساميل اضافية من شأنه ان يبرئها من مرضها المزمن (النقص في الملاءة) ويضع في متناولها من الاموال ما يكفي لتواجه به التزاماتها المستقبلية، ايا كان حجمها. وبذلك يكون المساهمون قد وضعوا شركاتهم في منأى عن مخاطر التعثر والافلاس.

ويجب ان لا تنسى هنا، ان سويس ري (SWISS RE) وميونخ ري (MUNICH RE) اضطرتا غداة 11 ايلول الى تسجيل كميات هائلة من ادواتهما المالية (اسهم وسندات) استعداداً لتلبية طلبات الشركات المسندة. كما طرحتا للاكتتاب اسهما جديدة وبمليارات الدولارات، تعزيراً لملاءتهما ولرساميلهما. وفعلت الشيء عينه، شركات ضخمة مثل سكور (SCOR) الفرنسية وغورلنغ (LINGGER). اما لويديز (LLOYD'S) فقد دعت الضامنين الاعضاء مرتين حتى الآن كي يقدموا سلفات نقدية (CALLS CASH) حتى تتمكن من مواجهة مسؤولياتها الناجمة عن حادثة 11 ايلول (سبتمبر) 2001.

وفي المقابل رفض المساهمون في شركات اخرى مثل كوبنهاغن ري (HAGEN RE) الدانمركية وتايسي TAISEI اليابانية، واسكندنافيان ري (SKANDINAVIAN RE) السويدية، وغيرها، ان يعوموا شركاتهم فتركوها تواجه مصيرها المحتوم غرقاً.

وهذه الاحداث والوقائع تؤكد ان التشخيص، الذي توصلت اليه كاي.بي.ام.جي. (KPMG) صحيح، وان الميزانيات التي نشرتها شركات التأمين والاعادة طوال القرون الثلاثة الماضية والتي بنت عليها أمجاداً، انما كانت تنطوي على «نقص في الملاءة». وذلك مرض خفي، وخطير، وقد يكون قاتلاً، اذا لم يجرد تداركه بضخ كميات كافية من «المصل النقدي» في اجسام الشركات.

تموز 2002

نظام «البطاقة البرتقالية»

ديكتاتورية أن زوالها!

بين الولايات المتحدة الاميركية وكندا والمكسيك اتفاق يحزر التبادل التجاري بين البلدان الثلاثة من القيود على انواعها.

والاتفاق الذي يحمل اسم (نافتا) (NAFTA) NORTH AMERICA FREE TRADE AGREEMENT يسمح، بين امور أخرى، للسيارات والشاحنات ان تعبر حدود الدول الثلاث وان تنتقل بين مختلف الولايات وكأنها في بلدها الاصلي بشروط محددة، بينها ان تكون مضمونة (مؤمنة) ضد اخطار المسؤولية المدنية (THIRD PARTY LIABILITY).

وللسائق المعني ان يحصل على عقد التأمين من الشركات العاملة في اي من الدول الثلاث، على ان يشمل نطاقه الجغرافي دولة العبور وان يكون للشركة الضامنة في تلك الدولة ممثل قانوني، يعنى بالحقوق والالتزامات التي تنشأ عنه، اي ان الدول المتجاورة الثلاث قد تتبادل الاعتراف بعقود التأمين التي تصدر عن الشركات المرخص لها بالعمل في كل منها.

وقبل حوالي خمسة اشهر، وفي اطار سعيهم لتشجيع السياحة والسفر بين لبنان وسوريا والاردن، وقع وزراء النقل في الدول الشقيقة الثلاث، اتفاقا سمي «بروتوكول الدفتر الموحد للمرور والمكوث» (اي الإقامة المؤقتة) وهو يقضي باختصار معاملات المرور فيما بينها الى اجازة واحدة فقط (LAISSEZ-PASSER) يحصل عليها السائق من مصدر واحد، وتكون صالحة ومقبولة في البلدان الثلاثة.

الاجازة الجديدة اخذت شكل جواز سفر متعدّد الصفحات، ولذلك دعيت «الدفتر الموحد»، وقد بوشر العمل به منذ اواخر شهر آذار (مارس) الماضي، وانيطت بالسلطات الجمركية الحدودية مهمة التحقق من تقييد السائقين بشروطه.

بين اتفاق نافتا (NAFTA) و«الدفتر الموحد» بون شاسع بحيث لا تجوز المقارنة بينهما. فالاول فتح الحدود امام الاشخاص والرساميل بينما اقتصر الثاني على فتحها امام المركبات فقط. ومع ذلك فهناك وجه تشابه بين الاثنين من حيث ان الدفتر الموحد يوجب على حامله ان يبرز للسلطات الجمركية الحدودية عقد تأمين ضد المسؤولية المدنية شرطاً للسماح له بالعبور. ويمكن للسائق ان يحصل على العقد المطلوب من اي من شركات التأمين العاملة في البلد الذي انطلق منه.

وبذلك تكون الدول العربية الثلاث، وعلى غرار قريناتها في دول اميركا الشمالية، قد أقرت بشرعية عقود التأمين التي تصدر عن اي من شركات التأمين العاملة فيها، ما يشكل اعترافا متبادلا بها.

الا انه وبعد مرور بضعة اشهر على وضع الدفتر الموحد في التداول، يتبين ان الشق التأميني من الاتفاق لم ينفذ الا من السلطات الجمركية اللبنانية. فلقد قبلت هذه الاخيرة عقود التأمين الصادرة عن شركات التأمين الاردنية والسورية وتمنعت السلطات الجمركية السورية والاردنية في المقابل عن قبول عقود التأمين الصادرة عن الشركات اللبنانية.

وكما في مرحلة ما قبل «الدفتر الموحد» ما تزال السلطات الجمركية في الدولتين الشقيقتين، تشتيطان على السائق اللبناني ان يتزود بـ «البطاقة البرتقالية» شرطا للسماح له بالعبور.

و«البطاقة البرتقالية» هي عقد مستقل يجري استصداره خارج اطار العقد الاساسي لتأمين المركبة. وهي نتاج قديم انبثق من اتفاقية عربية وقعت في العام 1975، وقد اريد بها في حينه ان تكون عربون تعاون وتقارب بين شركات التأمين العربية.

الا ان الايام جاءت لتظهر ان البطاقة البرتقالية سببت لشركات التأمين العربية من النزاعات ما جعلها تنصدر وبامتياز لائحة الادوات الاكثر استثارة للشقاق والخصومة بين الاخوة وزملاء المهنة الواحدة.

والسبب في ذلك واضح وهو ان نظام البطاقة البرتقالية يولي امر اصدارها وتسوية النزاعات الناشئة عنها لمكتب موحد يجري انشاؤه في كل من الدول الاعضاء، ويتصرف بمصالح الشركات المصدرة للبطاقة تصرف «الديكتاتور» بمصالح رعاياه. فهو يصدر التعريفات ويجعلها الزامية، ويتحكم بتصفية التعويضات، ويمنع المنافسة بين الشركات الاعضاء، وهي كما نعلم الصمام الذي يضمن للمستهلك حصوله على الخدمة الفضلى وبالسعر العادل.

ومن مآثر المكاتب الموحدة نذكر، على سبيل المثال، ان المكتب اللبناني يفرض على السائقين اللبنانيين تعرفه الزامية تزيد بنسبة خمسة اضعاف عما كانت عليه قبل انخراط لبنان في نظام البطاقة البرتقالية.

ولقد فرضت الزيادة بين ليلة وضحاها بقرار اتخذ اعتباطا ومن غير مبرر اقتصادي. ولم يكن لزيادة بهذا الحجم ان تمر لولا نظام «البطاقة البرتقالية» الذي يضع مقدرات المستهلكين في الوطن العربي تحت رحمة «المكاتب الموحدة». وهي، كما قلنا آنفا، أعطيت حقا حصريا (MONOPOLISTIC) في تقديم خدمات البطاقة المذكورة.

وعلى نحو ما يجري في الانظمة الديكتاتورية، فان الاحكام التي تصدرها المكاتب الموحدة تأخذ صيغة القضية المبرمة، منذ لحظة صدورها، وتبقى غير قابلة لاي من طرق المراجعة. ولم يعد يخفى ان هذا الواقع هو الذي حمل عشرات شركات التأمين، المشرقية منها والمغربية، تتخلى عن حقها في اصدار البطاقة البرتقالية، وتمنع في المشاركة بمكاتبها الموحدة.

فكيف للاخوة في سوريا والاردن، والحالة هذه، ان يتشبثوا بالبطاقة البرتقالية؟

أليس من شأن اتفاق «الدفتر الموحد» ان يحرر الشركات العربية من ديكتاتورية نظام البطاقة البرتقالية ويعيد اليها صلاحية تسوية التزاماتها بأدواتها الذاتية، وفي ممارسة حقها في التعاطي المباشر مع المتضررين وغيرهم من اصحاب الحقوق؟

ألسنا نعيش، كغيرنا، زمن عصر النفقات، والحفاظ على السمعة، والصورة، والمكانة، بكل ما اعطينا من قوة؟

هل يجوز ان نتمسك بأداة الشقاق وسيلة للتعاطي مع الجيران والاشقاء، في وقت وضع وزراء النقل في الدول الثلاث بين أيدينا جوازا يضمن للسائق المرور، وللشركة الطمأنينة؟ وهل يغفر لنا التاريخ ان حصل، لا سمح الله، أن عطّنا اتفاقا ثلاثيا، ينطوي للمرة الاولى على تطلعات قومية، وتحسس بمقتضيات الجيرة والقربى؟ ان اتفاق الدفتر الموحد لو طبّق بشقه التأميني، لسوف يكون مثالا تقدي به وتعتمده الدول العربية الاخرى لا سيما المتجاورة منها.

وهو، الى ذلك، وهذا الاهم، يخرجنا من عصر «بطاقة» اكل عليها الدهر، لنعبر منها الى عصر يتبادل فيه العرب الاعتراف بالعقود التي تصدر عن شركات التأمين العربية حيثما وجدت، والى اي هوية انتمت. وفي ظني ان ذلك هو بداية المشوار باتجاه سوق التأمين العربية الواحدة. ولا بأس ان انهي مفكرتي هذه بالقول ان نظام البطاقة البرتقالية كان وليد الديكتاتوريات السائدة في السبعينات، وكذلك فهو لم يعد يصلح نظاما يرفعى علاقة شركات التأمين العربية واعمالها العابرة للحدود في عصر الانفتاح والمنافسة الحرة. اصف الى ذلك انه ولد في الاساس مشوهاً.

آب 2002

القرية التي لم تقرر الجرس ترحيباً بنابليون!

لا بد لأي ضامن عربي قرأ العناوين والخطوط العريضة للتقرير الذي اصدره برنامج التنمية في الامم المتحدة (UNDP) قبل اسبوعين حول «التنمية الانسانية العربية لسنة 2002»، من ان يصاب بانقباض، ويجد نفسه امام مستقبل بلا آفاق ان لم يكن أمام طريق مسدود. فلقد عدد التقرير الصعوبات والآفاق التي تعترض طريق المواطن العربي وتعوّق نمو المجتمعات العربية، واهمها:

(1) الطاقة الانتاجية للمرأة العربية، وهي نصف المجتمع، معطّلة.

(2) الادمغة العربية تهاجر غربا.

(3) هناك 20 بالمئة من العرب يعيشون بأقل من دولارين يوميا.

(4) البطالة تبلغ 15 بالمئة من القوى العاملة، وهي سوف ترتفع الى 25 بالمئة مع حلول سنة 2010.

(5) عدد الأميين يبلغ 65 مليون شخص.

ونتيجة لذلك كله فان الناتج المحلي للدول العربية المنتسبة للجامعة العربية، وعددها 22 دولة، ما يزال في حدود 531 مليار دولار اميركي، علما بأن عدد المواطنين العرب هو في الوقت الحاضر 280 مليون نسمة، وهذا يعني ان متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي ما يزال دون 2000 دولار سنويا.

لن اتعرض في مفكرتي هذه للأسباب الكامنة وراء هذا الواقع الرديء، لكونها تنبع من العداوة التاريخية التي يكنها الحكام العرب للمعرفة، والبحوث العلمية، والترجمة والنشر، وغياب الديمقراطية والحريات العامة، لا سيما حرية الاعلام وحرية الانتخاب وحرية ابداء الرأي، وهذه امور اعتبرها برنامج التنمية في الامم المتحدة «نواقص حيوية».

الا انني اجد في التقرير من الوقائع ما يجعلني اتساءل: كيف يمكن لشركات التأمين العربية والحالة هذه ان تخطط او تتطلع لبناء مستقبلها؟ فشركات التأمين تنهض وتزدهر بنهوض وازدهار مجتمعاتها، ومحافظها تملو وتكبر حجما بتعالي وتعاضم دخل الفرد ومدخراته. ولقد شاهدنا اقساط التأمين في غير مكان من العالم الثالث تسجل قفزات هائلة نتيجة للنمو الاقتصادي الذي تحقق فيها.

وفي جنوب شرق آسيا، وأميركا اللاتينية، والهند، والصين، تسجل اقساط التأمين نموا مطردا. ويتجلى نمو الاقساط بشكل خاص في فرع التأمين على الحياة، حيث يكثر اقبال الناس على منتجات التأمين الاستثمارية، وتلك التي تضمن للمتعاقد حصوله على راتب تقاعدي (PENSION) عند بلوغه السن القانونية.

اما في الدول العربية، فان الاقساط هامة، وهي ما تزال تراوح مكانها منذ سنوات عديدة، اذ لا تتجاوز 6 مليارات دولار اميركي، وهذا المبلغ «تتناثشه» شركات التأمين العربية (حوالي 380 شركة) من دون ان يطرأ عليه تغيير يذكر.

اما الزيادات التي تحققها بعض الشركات في الاقساط المكتتبه، بين حين وآخر، فانها تتم على حساب شركات اخرى ولا تنتج عن اعمال جديدة.

والتقرير الصادر عن (UNDP) والذي اعدته مجموعة من المثقفات والمثقفين العرب يبين بوضوح الاسباب الحقيقية للتباطؤ الاقتصادي في الدول العربية، ويعطينا، نحن معشر الضامنين العرب، تشخيصا حقيقيا للأمراض التي تعاني منها مجتمعاتنا وتجعلها تتخلف عن اللحاق بقريبتها في المقابل الاخرى من العالم الثالث.

والعنصر الاهم في التشخيص الجديد هو ان الجزء الاكبر من الـ 280 مليون عربي، يواجه آفات تتراوح بين البطالة والامية، والتخلف العلمي.

صحيح القول ان في الدول العربية ثروات كبيرة، إلا انها محصورة، وللأسف، في حسابات عدد محدود من الاثرياء. ووفقا لاحصاء قامت به «ميريل لينش» (LYNCH MERRIL) يوجد في الدول العربية 290 الف مليونير، والجزء الاعظم من الثروة التي يملكونها، والتي تقدر بـ 1,3 تريليون دولار، يجري تمييزه خارج الدول العربية. ما يعني ان المجتمعات العربية، لا تفيد من تلك الثروة، ولا يصيب شركات التأمين العربية منها الا القليل القليل.

وبتشتت تلك الثروات، وتموضعها في الدول الصناعية، تفقد الاوطان العربية فرص بناء مجتمعاتها وتحديثها، فتبقى على ما هي عليه من تخلف في مجالات الاعمار، والتحديث، والبحوث العلمية، وتقنيات المعلوماتية.

وهكذا، يتبين ان المراوحة التي تغالبها شركات التأمين العربية منذ عقود عديدة، لا تعود الى نقص في الوعي التأميني، او اخفاق الشركات في اختراق مجتمعاتها (PENETRATION)، بل الى تباطؤ اقتصادي وتردد اجتماعي يفوتان عليها فرص الانتشار وصولا الى تعزيز وتطوير وانماء مواردها.

فالمواطن العربي عندما يعزف عن عقد بوليصة تأمين، لا يفعل ذلك تغافلا او استخفافا بأهمية التأمين، وانما امتثالا لمقتضيات وضعه المالي والذي يجعله عاجزا عن دفع قسط التأمين، هذا ان كان لديه شيء يستحق ان «يضمن»، فما بالك بالذين قسى عليهم الدهر، وهم لا يملكون من حطام الدنيا الا الثوب الذي يستر عورتهم؟

يروى انه خلال احتلال قوات نابوليون بونابرت الاراضي الايطالية، كانت جميع كنائس القرى باستثناء واحدة منها فقط، تقرر اجراسها فرحا وترحيبا كلما مرّ القائد الفرنسي فيها او من حواليتها. وقد أثار موقف

الكنيسة تلك ربيّة نابوليون وحيرته. فأمر باحضار مختار القرية التي تقع فيها تلك الكنيسة، ليشرح له سبب امتناع الاهالي عن قرع الجرس، على نحو ما يفعل الآخرون.

وقد اجاب المختار عن ذلك بالقول ان الاسباب عديدة، واولها ان اهالي القرية فقراء ولا يملكون المال لشراء جرس لكنيستهم، وثانيها... وهنا قاطعه نابليون قائلاً: يكفي، لا يهمني ان اعرف الاسباب الاخرى.

والفقر الذي يبقي القرية صامته حزينة، وكنيستها من غير جرس، هو عينه الذي يجعل اكثرية المواطنين العرب عاجزين عن شراء غطاء تأميني يوفّر لهم الطمأنينة النفسية، والحماية الاقتصادية من المصائب التي يمكن ان تحل بهم.

كيف ستتخلص المجتمعات العربية من امراضها؟ «بالديمقراطية»، يجيب برنامج التنمية (UNDP)، ويشير الى ان دولا عديدة من العالم الثالث تحولت الى الديمقراطية خلال السنوات الـ 15 الاخيرة، والدول العربية (باستثناء واحدة منها) لم تكن من بينها.

ويقول الفريق الذي أعد التقرير، ان الكشف عن هذه الحقائق يضع بين ايدي منظمات المجتمع العربي، مهام كبيرة، وعليها ان تسعى بالوسائل المتاحة لاستحداث التغيير المطلوب، ولو على مراحل، وحمل الانظمة القائمة على تقبل ابتلاع ذلك الدواء البغيض، «الديمقراطية»، ولو بجرعات صغيرة.

وعلى مستوى صناعة التأمين، نرى ان يصار الى الكف عن تحميل المواطن العربي تبعة «النقص في الوعي التأميني»، وكذلك التوقف عن رشق شركة التأمين العربية بمسؤولية «الفشل في اختراق صفوف جماهيرها». فلا المواطن العربي ناقص الوعي، ولا شركة التأمين العربية فاشلة، فكلاهما يعاني، ومعاناتهما ناشئة عن تخلف اجتماعي سياسي بشكل عام، وجيوب فارغة بشكل خاص.

ايلول 2002

ليس بتوزيع قسائم الأرباح تحيا الشركات !

ضخت «ميونيخ ري» MUNICH RE ملياري دولار في صناديق اميركان ري AMERICAN RE (وهي شركة تابعة لها) كي لا تكبو.

كما ضخ المصرف السويسري «كريدي سويس» CREDIT SUISSE مبلغا مماثلا في الشركة التابعة له «ونترتور» WINTHERTUR للغرض عينه.

اما دوتشيه بنك DEUTSCHE BANK فقد ضخ مبلغ 400 مليون دولار في شركة غورلنغ GERLING التي يملكها جزئيا، كي تصمد بانتظار ان يتقدم احدهم لشرائها.

وهناك شركات تأمين واعادة اخرى رفعت رساميلها بمبالغ تتراوح بين 200 مليون و1,5 مليار دولار اميركي، في اطار تعزيز احتياطاتها، نذكر منها: سكور SCOR وسويس ري SWISS RE وأ.ج.إف. .A.G.F.

هذا التحرك باتجاه ملء صناديق وخزائن الشركات العالمية، يؤكد، ليس فقط ان صناعة التأمين تعاني فعلا من نقص في الملاءة، بل انه يعبر ايضا عن توجس قادة تلك الشركات من شرور تحملها الايام المقبلة، وتنزل بها من الاضرار ما يؤدي الى اندثارها وضياع اموال المساهمين فيها.

ألم تسقط شركة تايسي TAISEI اليابانية تحت اثقال حوادث 2001/9/11؟

ألم ترغم «لويديز» الاعضاء او «الأسماء» المشاركين في تجمعاتها على تسليفها ثلاث دفعات نقدية (CASH CALLS) كي يمكنها ان تغطي الالتزامات التي ترتبت عليها جراء 9/11؟

ألم تتوقف «كوبنهاغن ري» COPENHAGEN RE وسكندينافياري SCANDINAVIA RE وتسقط اندبندنت INDEPENDENT البريطانية، وإتش.أي.إتش. HIH الاوسترالية بسبب خسائر اكتتابية لم تكن قد تحوطت لها ماليا؟

وماذا عن الوهن الذي لحق بصناعة التأمين في العالم أجمع، جراء تراجع الفوائد المصرفية والعوائد الاستثمارية الى الدرك الاسفل؟

وكيف للشركات ان تحافظ على مناعتها اذا لم تجد بدائل لتلك العوائد؟

اجواء الخوف هذه هي التي تجعل المساهم في شركات التأمين والاعادة، على جانبي الاطلسي، يوافق ولو مكرها على طلب قادة تلك الشركات ضخ مزيد من المال فيها.

اما في محيطنا العربي، فلا يبدو ان شركاتنا تشاطر قريناتها الاطلسيات قلقها، او تخوفها على المصير، بل انها تتصرف وكأنها في منأى عما يجري في المقابل الاخرى من العالم.

فها هي الجمعيات العمومية لشركات التأمين وشركات الاعادة العربية تتعقد لتقرر توزيع قسائم (او انصبه ارباح) DIVIDENDS لا تقل نسبتها المئوية عنها في مواسم العز والبجوحة، وقد بلغت قيمتها في حالات عديدة 50 بالمئة من رأس المال!!

وفي الاجمال، انتهت الشركات العربية الى اتخاذ قرارات تقضي بتوزيع الجزء الاعظم من الارباح المحققة خلال العام 2001، بل ان بعضها ذهب الى حد استقراض جزء من احتياطاته المتبقية من سنوات سابقة، كي يمكنه ان يبقي نسبة الارباح للعام 2001 في مستواها الاعلى.

وفي دردشة أجريتها مع زميل يتولى قيادة احدى الشركات العربية، سألته: هل يجوز ان تجرد الشركات من احتياطاتها، بغية ارضاء المساهمين ليس إلا؟ وكيف يبرر، وقد اكفهرت الاجواء وادلهمت الآفاق، ان توزع ارباح الشركة بالكامل، تقريبا، وان يؤخذ من احتياطاتها المالية بدلا من ان يضاف اليها؟ وماذا عن الحكمة القائلة «احفظ قرشك الابيض ليومك الاسود»؟

فأجابني قائلا: وهل تعتقد ان أياً منا (ويعني مدراء الشركات) يجرؤ على ان ينهي المساهمين عن صرف القسائم الفضفاضة اتقاء لغدرات قد تحصل وقد لا تحصل غداً؟

ثم سألت: هل يخفى عليك ان ليس بين المساهمين من يريد ان يفكر بما قد يحصل غداً، وان الهم الاكبر للمساهم العربي، كان ولما يزل، الفوز، نهاية كل سنة، بقسمة حرزانه لا تقل قيمتها عن تلك التي وزعتها هذه او تلك من الشركات الوطنية والمنافسة؟

اضاف: ما يمكن ان يحدث غدا نتركه للغد، ونتعاطى معه وفقا لمقتضياته، وفي ضوء الامكانيات المتاحة.

وهنا سألت: ولكن ماذا عن الهدف الذي تسعى اليه شركات التأمين والاعادة في المناطق الاخرى من العالم، وهو رفع الكفاية المالية للشركة وتأهيلها للاحتفاظ بنسبة اعلى من الاخطار المضمونة (RETENTION HIGHER) ومواجهة المستقبل بمقدار اكبر من الثقة بالنفس والاتكال على الذات؟

وهنا قال صديقي: انس الامر، فالمساهم في شركات التأمين وشركات الاعادة العربية، سواء أكان مستثمرا من القطاع الخاص، او كان قطاعا عاما (كما في الشركات الحكومية) ليس في هذا الوارد. فهو يستطيب العائد السريع وقسمة الارباح المرحة، ولا يهمله ان يعرف من اين تأتي بالمال لتغطي قيمة القسمة، ولا بأس ان اقتضى ذلك اقتطاع جزء من الاحتياطيات التي جمعت في سنوات سابقة.

وهكذا انتهى حوارنا.

وفي نظرة الى واقع شركاتنا يتبين انها قلما اكرثت لتكوين احتياطيات مالية ضخمة، علما أن من شأن تعزيز الاحتياطيات رفع القيمة السوقية للسهم، ما يعني ان الارباح التي يجري استبقاؤها في الشركة وتحويلها الى احتياطيات لا تذهب هباء بل تؤتي ثمارها في اوقات لاحقة.

وشركات التأمين والاعادة، الاوروبية منها او اليابانية او الاميركية، لم تكن لتبلغ المواقع التي بلغتها وتبني الصروح والابراج التي تشهد على نجاحها، لو لم يرتض المساهمون فيها، ولو على مضض، ان يتركوا لها ان تحتفظ بالجزء الاكبر من الارباح، لتعزز طاقتها الاكتتابية اولا، ولتستثمرها من ثم في مشاريع اقتصادية مجدية.

والمساهمون الذين صبروا، ولم يستعجلوا توزيع قسائم الارباح، سعدوا برؤية اسعار اسهمهم تعلو يوما بعد يوم، وسنة بعد سنة، وغنموا بعد ذلك ثروات كبيرة نتيجة لتنامي حجم الشركات التي يساهمون فيها، والذي جعلها تستحق، وبجدارة، لقب «الشركات العمالقة». وقد نراهم اليوم، وكما اسلفت آنفا، يمدونها بمزيد من الرساميل والاحتياطات المالية كي يمكنها ان تحافظ على جبروتها، وثقة الناس بها.

فكيف لشركاتنا العربية ان تستعيد عافيتها، وتأخذ مواقع متقدمة بين قريناتها في العالم، إن بقي «شفت» الارباح سيد الموقف؟

تشرين الاول 2002

الارهاب..

رُبّ ضارة نافعة !

اعلنت ادارة ملعب الفوتبول الاميركي في مدينة تامبا (TAMPA) - فلوريدا، انها لن تتمكن من تجديد العقد الذي يضمن مسؤوليتها المدنية (PUBLIC LIABILITY) حيال الجمهور، والتي يمكن ان تنجم عن اعتداء ارهابي (TERRORIST ATTACK) ينفذ داخل حرم الملعب او في محيطه.

وقد تسلمت ادارة الملعب من مستشارها التأميني كتابا يعلمها فيه ان ليس في اسواق التأمين طاقة اكتتابية كافية (LACK OF CAPACITY) لتستوعب المبلغ المؤمن عليه، وحده الاقصى 170 مليون دولار اميركي لكل واقعة (OCCURRENCE LIMIT).

وفي موازاة ذلك، اعلنت الحكومة المحلية في ولاية ماريلاند (MARYLAND) الاميركية، انها لم تتمكن من تأمين ممتلكاتها (PROPERTY) ومن بينها مطارها الدولي، ضد الارهاب، وذلك للسبب عينه المبين اعلاه وهو عدم توافر طاقة اكتتابية كافية، علما أن قيمة الممتلكات تبلغ 500 مليون دولار.

لا عجب في ان تكون شركات التأمين في الولايات المتحدة الاميركية واسواق العالم قاطبة قد ضاقت بطايات التأمين ضد الارهاب حتى لم تعد قادرة على استيعابها.

فمن أقاصي الطرف الشرقي للكرة الارضية في نيوزيلاندا، الى اقاصي طرفها الغربي في الاميركيتين، مرورا باستراليا، وآسيا، وافريقيا واوروبا، هاجس واحد يقلق الناس، وينغص عيشهم، هو خطر الارهاب. ولذا، ترى المتمكّنين منهم، يسعون، على قدم وساق، للحصول على غطاء تأميني، يوقّر لهم التعويض عما يمكن ان يلحق بهم من خسائر ان هم تعرّضوا لما تعرضت له منطقة منهناتن - نيويورك (MANHATTAN-NEW YORK) صباح 2001/9/11.

وانه لامر طبيعي ان تتأني شركات التأمين في اختيار الاخطار التي تعرض عليها، وان تحاول اختصار التزاماتها في مضمار التأمين ضد الارهاب الى الحدود الدنيا. فلقد اظهرت تجربة 2001/9/11 ان التعاطي مع الاعتداءات الارهابية امر لا يقبل الخفة، بل يتطلب تيقظاً وحذراً دائمين، ومن لا يتحوط لها مالياً، لا بد ان يكون مصيره الانهيار، والتصفية. وهذا كان المصير الذي انتهت اليه شركات عالمية عديدة. وكان يمكن ان يكون كذلك مصير من تبقى من معيدين دوليين، لو لم يستلحقوا الامر، ويتدبروا ضخ رساميل جديدة في شركاتهم، وقد بلغت قيمتها في بعض الحالات بضعة مليارات من الدولارات الاميركية.

وبناء عليه، عمدت التجمعات (POOLS) المتخصصة بتأمين اخطار الطيران (AVIATION) الى خفض التزاماتها حيال المسؤولية المدنية (TPL) في حقل التأمين ضد الارهاب الى 50 مليون دولار اميركي للواقعة والطائرة الواحدة (LIMIT OCCURRENCE / ONE AIR CRAFT ONE). كما اقدمت شركات التأمين وشركات الاعادة في المانيا على تأسيس تجمع (POOL) اطلق عليه اسم «اكستريموس» (EXTREMUS) ويعني بتأمين الارهاب لحسابها مجتمعة، على ان يكون احتفاظه الصافي (NET RETENTION) 1,5 مليار يورو للواقعة الواحدة او الحدث الواحد (ONE OCCURRENCE/ONE EVENT).

وفي الولايات المتحدة الاميركية اعلنت مجموعة آ.آي.جي. (AIG) استعدادها لتغطية اخطار الارهاب حتى حد أقصى مقداره نصف مليار دولار اميركي للواقعة الواحدة او الحدث الواحد.

واتفقت خمس شركات اوروبية وبرمودية هي اليانز ALLIANZ وسكور SCOR وسويس ري SWISS RE واكس ال XL وهانوفر HANNOVER على ان تؤسس فيما بينها شركة تعنى بتأمين اخطار الارهاب وبحدود احتفاظ صاف مقداره 1,5 مليار يورو للواقعة الواحدة او الحدث الواحد. كما اعلن بعض التجمعات داخل لويدز LLOYD'S SYNDICATES انها تضمن اخطار الارهاب في حدود تختلف بين بلد وآخر.

وتداركا لتراكم الاخطار LATION OF RISKSUACCUM ولاحتمالات ترتب مسؤوليات تزيد قيمتها عن الحدود القصوى المبينة آنفا، تحرص التجمعات والشركات على عدم قبول الاخطار المتجاورة، اي تلك الواقعة ضمن مدينة واحدة، او ضمن شعاع محدد بيضعة اميال انطلاقا من نقطة معينة. وبذلك تبقى التزاماتها داخل الدولة او المدينة او المقاطعة الواحدة مضبوطة (UNDER CONTROL) وتحول دون تجاوزها المبلغ الذي اختارته سقفا لمسؤوليتها عن الواقعة الواحدة او الحدث الواحد.

وهذا التدبير يفسر المشكلة التي يواجهها كل من ملعب الفوتبول الاميركي في مدينة تامبا TAMPA فلوريدا، والحكومة المحلية في ولاية ماريلاند (MARYLAND) وغيرهم كثيرون من الباحثين عن غطاء كامل ضد اخطار الارهاب. ومن المرجح ان ينتهي الامر بهؤلاء الى الاقتناع والموافقة على استصدار ضمانات تغطي مسؤولياتهم واموالهم جزئيا (PARTIAL INDEMNITY) وذلك الى ان تكون قد توافرت في اسواق التأمين العالمية طاقات اكتبائية اضافية. وذلك امر آت ولا ريب فيه.

ذلك ان صناعة التأمين عوّدت مجتمعاتها على اجتراح الحلول، واستنباط المنتجات وان تطلّ على الناس بأفكار واغطية جديدة. فتلك هي علّة وجودها، وهي كما رأينا آنفا، اوجدت خلال الفترة التي انقضت على احداث 2001/9/11 وهي قصيرة نسبيا، طاقات واغطية خاصة بالارهاب لا بأس بها وان كانت ما تزال دون المستوى المطلوب.

اين تقف اسواق التأمين العربية من كل ذلك؟

حتى الآن، لا يبدو ان أياً من الشركات العربية التي تتعاطى التأمين المباشر او اعادة التأمين، قد تحركت باتجاه ايجاد طاقة اكتتابية محلية خاصة بأخطار الارهاب.

الهيئة الوحيدة التي تبدي استعدادا للنظر في طلبات التأمين ضد الارهاب هي الصندوق العربي لضمان اخطار الحرب (AWRIS). وهو يتعاطى مع الارهاب كخط جانبي (SIDE LINE). اضافة الى ذلك ان الصندوق يعمل بمثابة ناد خاص ولا يقدم خدماته الا لمن حمل بطاقة عضويته.

أما ما نحن بصدده فهو ايجاد ضمانات توفّر للمقيمين في ارجاء الوطن العربي، ضمانات ضد الارهاب كخطر تجسّد بشكل جديد صباح 2001/9/11 واخذ منذ تلك اللحظة يتعاظم وترتعد له الفرائص في انحاء العالم قاطبة.

ولو صدقت التقارير والتحليل والمقالات التي تنتشر هنا وهناك، فان خطر الارهاب سوف يخيم فوق اجواء الكرة الارضية، ويتهدد سلامة الاشخاص وممتلكاتهم ومسؤولياتهم حيال الآخرين، لفترة طويلة، وقد تمتد بضعة عقود من السنين. وهذا يعني ان حاجة المجتمعات، بما فيها المجتمع العربي، الى ضمانات توفّر التعويض للمتضرر من الارهاب سوف تتنامى، وأن طلبات التأمين ضد الارهاب سوف تزداد يوماً بعد يوم. وهذا تطوّر ترحب به صناعة التأمين في العالم، بل تصفق له.

وصناعة التأمين هنا، لا يمكنها ان تبقى في موقع المتفرّج، حيال ظاهرة بهذا الحجم، ولا يجوز لها ان تترك الاقساط التي يجري استيفائها ضمانا لاخطار الارهاب، تعبر الى اسواق التأمين العالمية من غير ان تحتفظ بحصة منها، ولحسابها الخاص.

وفي ظني ان شركات التأمين وشركات الاعادة العربية يمكن ان تستجمع بعض الطاقة الاكتتابية وتؤلف فيما بينها، سواء داخل الدولة الواحدة، او على مستوى اقليمي (الخليج، المشرق العربي، الدول المغاربية) او مستوى عروبي شامل (PAN ARAB)، تجمعاً يخصص لاصدار عقد خاص بتأمين واعادة تأمين الارهاب، كخطر منفصل وقائم بذاته (STAND ALONE POLICY) على ان يوزع على الشركاء اعضاء التجمع بحصص يتفق عليها.

صحيح ان الطاقة التي يمكن استجماعها لن تكون في مستوى تلك التي بلغتها التجمعات والشركات الاوروبية، الا انها لن تقل عن ملايين عديدة من الدولارات الاميركية في اسوأ حال. ومثل هذا «التجمع» لا بد الا ان تكون له مفاعيل ونتائج جيدة.

فباقدامها على توفير الغطاء التأميني ضد الارهاب، ولو جزئياً، تكون الشركات العربية قد ادت القسط المطلوب منها على مستوى مواكبة الاحداث وتلبية حاجات المجتمع الى الاغطية الجديدة. وتكون قد اظهرت في الوقت عينه انها لا تقل حرصاً عن قريناتها الغربيات في طمأننة المستثمرين العرب والاجانب وتشجيعهم على المضي قدماً في توظيف الاموال، وتنفيذ المشاريع على الاراضي العربية.

والى ذلك، تكون الشركات العربية قد اوجدت رابطاً جديداً يجمع فيما بينها ويفتح امامها باباً جديداً من ابواب التعاون في التعاطي مع خطر يصعب على اي منها ان تواجهه منفردة.

وأخيراً، فإن من شأن التجمع المقترح ان يحمل الى صناديق الشركات العربية اقساطا جديدة ومرتفعة نسبياً، «فينعشها» ويعيد اليها حيوية غابت منذ أمد طويل، ورُبّ ضارة نافعة.

تشرين الثاني 2002

ندوة «اتحاد الخليج» - البحرين

صفارات لم ترهب احدا!

المحاضرات التسع التي استمعنا اليها خلال الندوة التي نظمتها شركة اتحاد الخليج (GULF UNION) في البحرين في 15 و16 تشرين الاول (اكتوبر) 2002 تقاطعت في نقاط كثيرة، الا ان النقطة الالهة والتي اجمع عليها المحاضرون هي ان تسهيلات اعادة التأمين (REINSURANCE FACILITIES) التي نعمت بها شركاتنا العربية خلال العقود الخمسة الماضية لن تبقى في متناولها بعد 2003/1/1. فالطاقة (CAPACITY) والعمولة (COMMISSION) سوف تنقلصان، والتسعير (PRICING) سوف يأخذ منحاً تصاعدياً ومتشديداً وقد يبلغ مستوى يجعل العمل التأميني غير مجد اقتصادياً، اقله للشركات العربية ذات الاحجام المتواضعة.

المحاضرون العرب والاجانب حذروا شركات التأمين والاعادة العربية من ايام سود تنتظرها. وتوقعوا لها ان تتعثر فتتوقف عن العمل طوعاً او قسراً ما لم تستلحق الامر، فتعتمد الى:

(1) رفع اموالها الى مستويات تحاكي وتماشي تلك التي تملكها الشركات الغربية المنافسة.

وهنا ذكر المحاضر اودو كروغر ان قواعد اللعبة الجديدة تفرض على اللاعب الداخل حديثاً حلبة اعادة التأمين (REINSURANCE ARENA) ان تكون لديه اموال خاصة (SHAREHOLDER'S EQUITY) لا تقل عن 250 مليون دولار اميركي. مضافاً ان احد كبار الوسطاء يرفض التعامل مع المعيد الذي تقل امواله الخاصة عن 500 مليون دولار اميركي!!

(2) تكبير المحافظ (PORTFOLIOS) بحيث يصبح بإمكان الشركات ان تنتج عوائد سنوية ((Return On Equity (ROE)) تتناسب والرساميل التي ضخها المساهمون في الشركة.

وفي هذا المضمرة اقترح المحاضر بيرسي البيرت سكويرا ان تعمد شركات التأمين الخليجية الى تبادل محافظها من طريق اعادة التأمين (PORTFOLIO REINSURANCE) خصوصاً وان شركات خليجية عديدة تملك اموالاً خاصة «فائضة» اي انها تتجاوز التزاماتها بأشواط.

ويضيف المحاضر انه يمكن ان يبدأ تبادل المحافظ بين شركتين ويوسع فيما بعد ليشمل عدداً آخر من الشركات.

وبعد ان يكون التبادل قد اصبحت واقعا وتولدت منه محفظة مشتركة تتوجه الشركات صاحبة تلك المحفظة لتفاوض معيدي التأمين العالميين كفريق واحد وقوي، ولتحصل منهم على الانسب والافضل من اتفاقات اعادة التأمين.

اما المحاضر موفق رضا، وفي سياق البحث عن حلول تجنب شركاتنا العربية الخطر القادم اليها من الولايات المتحدة الاميركية واوروبا، فقد اقترح الدمج والاستحواذ (ACQUISITION MERGER AND) كحل كلاسيكي وجذري لمشكلة الحجم ECONOMY OF SCALE. الا انه سرعان ما أقرّ بأن النفوس غير مهياة لتقبل حلا من هذا النوع. ولذلك قدم صيغة بديلة وقابلة للتحقيق وهي استحداث تجمعات تأمينية تبادلية MUTUALS. وذكر المحاضر «بول ري» (POOL RE) مثالا ناجحا ويحتذى به لهذا الغرض.

و«بول ري» (POOL RE) هو تجمع تنتسب اليه شركات التأمين البريطانية ويعنى بتأمين اخطار الارهاب. وكانت الحكومة البريطانية قد استحدثته غداة تعرض الحي المالي في لندن لعملية ارهابية كبيرة. ويلعب التجمع دور معيد التأمين للشركات الاعضاء حيث تسند اليه اخطار الارهاب التي تضمنها داخل الاراضي البريطانية، وبعد ان يحتفظ لحسابه بجزء معين من الاخطار يعيد اسناد ما يزيد عن ذلك الى الحكومة البريطانية التي اخذت على عاتقها ان تكون المعيد النهائي لتلك الاخطار.

البيانات التي اعدتها المحاضرون حول الصعوبات التي واجهتها وتواجهها صناعة التأمين في العالم كانت مميزة، وجاءت موثقة بأسماء وارقام ونتائج، ما اعطى الحضور صورة متكاملة عما يجري في الاجزاء الاخرى من العالم. الا ان المعالجات التي دعوا الى اعتمادها استبقا للخطر الذي يداهمنا لم يحن او انها بعد! ذلك ان عوامل عديدة ما تزال تتحكم بالشركات العربية، وتجعلها تشعر بأنها محصنة ضد المخاطر التي تعرضت لها قريناتها في اوروبا، واليابان، والولايات المتحدة الاميركية.

ولعل الالهة بين تلك العوامل هو ان الحكومات العربية هي التي تملك القسم الاكبر والاهم من شركات التأمين وشركات الاعادة العربية، وان الاكثرية الساحقة من الاقساط المحققة في الدول العربية (والتي تقدر بستة مليارات دولار اميركي) ما تزال في قبضة الشركات الحكومية، وهي باقية فيها ما بقي القطاع العام داعما لها.

فلم تراها تبحث شركة تأمين او اعادة حكومية في رفع رأسمالها، او الدمج، او الاستحواذ، او الانخراط في تجمع، ان كانت ترتع في حزن ام حنون وتوقّر كل اسباب الرفاه والحبوحة؟

صحيح هو القول ان تطبيق احكام اتفاق منظمة التجارة العالمية (WTO) يوجب، بين امور اخرى، اطلاق المنافسة بين اللاعبين والتعامل معهم على قدم المساواة، الا انه لا يلغي حق الحكومة في اعطاء شركة او شركات ما، حق الرفض الاول (RIGHT OF FIRST REFUSAL) وذلك امر لا يستهان به، ومن شأنه ان يطمئن شركات التأمين والاعادة المملوكة كليا او جزئيا من حكوماتها او المدعومة منها، الى انها باقية في حوز حريز. ولا بأس ان صعد المعيدون الدوليون شروطهم، او خفضوا العمولات، او رفعوا

الاسعار. فلقد وفرت لها قوانين الحصرية، والتأميم، والاسناد الالزامي، من الادوات ما يمكنها من ان تستوعب الاعباء الجديدة، من غير ان تتعرض لاحراج او ضيق.

اما الشركات الخاصة، وهي التي لا ينالها الا القليل من الاقساط العربية، فانها تنفر من مشاريع «الدمج» و«الاستحواذ» و«الشراكة» و«تبادل المحافظ» و«التجمعات التبادلية»، وهي ترى فيها عناوين مبطنّة لمشاريع تنتهي بفقد رؤسائها، وكبار المساهمين فيها، لاعتبارات الوجهة، والسيادة، والقدرة على التحكم بالزمم.

وهنا ايضا، لا تجد الشركات الخاصة ضيرا في ان تستجيب لشروط المعידين الدوليين، ففي الارباح التي تحققها، سنة بعد سنة، هامش يمكنها من ان تستوعب هي ايضا الاعباء التي تناوب المحاضرون على تعدادها وتبيان اثارها.

لقد وفق المحاضرون بما نقلوه الى الندوة من معلومات وارقام، وتوقعات، وتطورات جرت او انها تنتظر ساعة المخاض، وهم افلحوا أيما فلاح في عرض دقائق الاخطار التي نالت من صحة صناعة التأمين في العالم، فأنت على عدد من كبريات الشركات، والشركات التي افلتت منها خسرت حتى الآن ثلثي اموالها الفائضة (SURPLUSSES).

الا ان الواقع الذي تعيشه صناعة التأمين في العالم العربي، يختلف عما هو عليه في الخارج. فالشركات العربية لم تشعر بعد بأنها مهددة، بل على العكس من ذلك تعتبر انها محصّنة ضد الاهتزازات والزلازل التي طالت قريناتها في الخارج، اقله لسنوات عديدة مقبلة، وللأسباب التي اوردتها آنفا.

اضف الى ذلك ان الوقاية (PREVENTION) ليست بشيء من تقاليدنا، وما يحصل غدا نعالجه في الغد. ولا غرابة اذاً ان تكون «صفارات الانذار» التي اطلقها المحاضرون قد استقبلت ببرودة ظاهرة، اذ اطلقت قبل أوانها، ولذلك فهي لم ترهب احدا.

كانون الاول 2002

رفض زيادة رأسمال «أريج»

قُصِرَ نَظْرُ!

المعيدون الدوليون يبدون وكأنهم اصيبوا بفيروس (VIRUS) استنفذ قواهم، فوهنوا، الا انهم سرعان ما استتجدوا بالفيتامينات (VITAMINS) واحتقنوا بالكثير منها فاستعادوا ما فقدوه. وها انهم يعودون الى ما كانوا عليه من حيوية ولينازلوا الخصوم والمنافسين وهم على اعلى درجات الجهوزية. ومن بين هؤلاء نذكر:

- مجموعة كريدي سويس (CREDIT SUISSE) التي ضخت اكثر من 3,5 مليارات دولار في شركة التأمين السويسرية والتابعة لها ونترتور (WINTERTHUR).

- دوتشيه بنك (DEUTSCHE BANK) الذي ضخ في مجموعة غرلنغ (GERLING GROUP) حوالي مليار دولار اميركي.

- سويس ري (SWISS RE) التي اصدرت اسهما جديدة بقيمة ملياري دولار، وقد جرى الاكتتاب بها بالكامل.

- ميونيخ ري (MUNICH RE) التي ضخت اموالا جديدة بقيمة 3 مليارات دولار اميركي في الشركة الاميركية التابعة لها «اميركان ري» (AMERICAN RE).

وهناك عشرات المجموعات التأمينية الاخرى التي رفعت رساميلها حفاظا على مراكزها المتقدمة بين المعيدين الدوليين.

اثان فقط من المعيدين الدوليين تخلفا عن ذلك: سكور (SCOR) الفرنسية وأريج (ARIG) العربية.

فمن اخبار البورصة في باريس ان المساهمين في سكور (SCOR) خذلوا مجلس ادارة الشركة، ورفضوا الاكتتاب في زيادة رأس المال، وهي بقيمة 400 مليون يورو.

ومن اخبار البحرين، ان ليبيا والكويت، وهما اثنان من بين ثلاثة مساهمين استراتيجيين في الشركة (بملك كل منهم 16,5 بالمئة من مجموع الاسهم)، رفضتا تغطية حصتهما من 100 مليون دولار كانت ادارة الشركة قد دعت الى ضخها في الشركة. ونتيجة لذلك، طوت «أريج» مشروعها الأيل الى رفع رأسمالها من 150 الى 250 مليون دولار اميركي.

الفارق بين المساهمين الذين مدّوا شركاتهم بالاموال المنشّطة، وهم اكثرية، وأولئك الذين رفضوا ذلك، وهم اقلية، هو ان الاكثرية تنظر الى المستقبل بثقة، فأعدت من القوة ما يمكنها من متابعة مسيرتها وكأن شيئا لم يكن، بينما الاقلية اصابها الاحباط، فانكفأت.

وحتى اولئك المستثمرين الذين يتحيتون الفرص، لانهاء استثماراتهم التأمينية، والخروج نهائيا من سوق التأمين، (ومن بين هؤلاء مجموعة كريدي سويس (CREDIT SUISSE) ومجموعة دوتشيه بنك (DEUTSCHE BANK))، لم يترددوا في مدّ شركات الاعادة التابعة لهم برساميل جديدة، وبمقادير هائلة كما بينت آنفا. ذلك ان الشركة عند بيعها لن تأتي بالسعر الافضل، الا اذا كانت مليئة اولاً. كما ان سعر البيع يبقى خاضعا لعوامل الثقة، والسمعة، والصورة التي تتمتع بها الشركة في اسواق التأمين في العالم. وان الرساميل التي تضخ اليوم في الشركة، سوف تعود الى اصحابها غدا، مقرونة بهوامش مهمة من الارباح.

وانه لامر مستغرب، ان يكون مساهمو المجموعة العربية للتأمين أريج (ARIG) من بين الذين «رموا السلاح» واختاروا الانزواء. ذلك ان أريج (ARIG) وجدت في الاساس لتكون العضو العربي الاستراتيجي في نادي اللاعبين الدوليين. فبقليل من المنشطات يمكن لـ «أريج» (ARIG) ان تستعيد موقعها في ذلك النادي وان تعود لتقدم خدماتها العابرة للحدود.

وما يزيد الامر غرابة ان المجموعة العربية للتأمين أريج (ARIG) كانت قد اعتمدت بداية العام الحالي استراتيجية جديدة، تعتبر المنطقة العربية مجالها الطبيعي للعمل، تليها الدول الافرو-آسيوية. وهي، الى ذلك، انسحبت من عدد من التأمينات المتداولة على نطاق واسع في الدول الصناعية، ومنها، على سبيل المثال، الطيران (AVIATION).

ولو تمهّل المساهمون في أريج (ARIG) قليلا، واعطوا الاستراتيجية الجديدة للشركة حقها من الاعتبار، ولو نظروا بامعان الى الفراغ الذي نجم عن سقوط وزوال معيدين دوليين عديدين، خلال السنتين الماضيتين، لما تمنعوا عن تغطية الزيادة التي كان من شأنها ان تعيد أريج (ARIG) الى مستوى المعيدين من فئة ربع مليار دولار.

ففي عالم اعادة التأمين لطالما كان للرساميل الكبيرة وزنها، ويثقل وزن المعيد كلما اقترب من فئة الميغا (MEGA) ويخف كلما بعد عنها.

ولو قيّض لـ «أريج» (ARIG) ان تبقى في عداد المعيدين من فئة ربع مليار دولار اميركي، فان من شأن ذلك ان يؤهلها لتحل مكان المعيدين الدوليين الذين فقدوا مواقعهم القيادية والمساندة في عشرات، بل مئات اتفاقات وعقود الاعادة التي تحملها شركات التأمين العربية، والأفرو-آسيوية.

ولقد بات امرا مسلما به، ان اسواق اعادة التأمين ونتيجة للخسائر التي تعرضت لها خلال السنوات الماضية، والتي زادت تدهور العوائد الاستثمارية سوءاً، رفعت «التشدد» شعاراً للحقبة الحالية وبدأت فعلاً بزيادة الاسعار، على المستويات كافة، وبنسب عالية. وشركات الاعادة العربية سوف تفيد من الوضع الناشئ.

والمتمولون الذين أسسوا بعد 2001/9/11 شركات اعادة جديدة في برمودا، برساميل بلغ مجموعها 17 مليار دولار اميركي، لم يقدموا على ذلك الا لانهم استشعروا انتهاء مسلسل الرعب ودخول اسواق الاعادة مرحلة جديدة وواعدة.

وفي الاخبار التي تتناقلها وسائل الاعلام ان «البرموديات» المستحدثة اقلت ميزانية الاشهر التسعة الاولى بأرقام مذهلة وبأرباح مثيرة للاعجاب.

والخبراء والمحللون يتوقعون للحقبة الواحدة هذه ان تستمر لسنوات عديدة.

ان «قصر النظر» وحده ولا شيء سواه يمكن ان يبرر القرار الذي اتخذ بالامتناع عن تغطية الزيادة في رأسمال «أريج».

صحيح ان الاموال الخاصة (حقوق المساهمين) في أريج (ARIG) ما تزال تزيد عن 150 مليون دولار اميركي، وهذا الرقم يقيها في مرتبة متقدمة بين قريناتها الأفرو-آسيوية، الا انه يبقى دون المستوى الذي يحفظ للشركة موقعها بين المعידين الدوليين ومن ذوي القدرة على تصدير خدماتهم الى ما وراء حدود اسواقهم الوطنية.

اضف الى ذلك ان صناعة التأمين العربية احوج ما تكون اليوم الى معيدي تأمين يوفرون لها الحماية التي يوفرها المعيدون الدوليون، وإن بحدها الأدنى.

وانها لمناسبة ندعو فيها شركات الاعادة العربية الاخرى الى تعزيز رساميلها ورفعها الى المستويات التي تضفي عليها شيئاً من الهيبة وتؤهلها للفوز بحصة اكبر من الاسنادات (CESSIONS) التي يصدرها الضامنون العرب غرباً.

وبالعودة الى المعلومات التي جرى تداولها خلال ندوة اتحاد الخليج (GULF UNION) في البحرين اولاً، وندوة الاتحاد العام العربي للتأمين في بيروت ثانياً، يتبين ان شركات الإعادة العربية، باستثناء قلّة منها، لا يتجاوز عددها اصابع اليد الواحدة، ما تزال تعمل برساميل تقل عن تلك التي تملكها الشركات العربية التي تزاول التأمين المباشر!! كما يتبين ان حقوق المساهمين او الاموال الخاصة لشركات الاعادة العربية (EQUITY) مجتمعة لا تزيد عن نصف مليار دولار اميركي، وهذا الرقم يقل عن رأسمال صغرى شركات الاعادة التي جرى تأسيسها في برمودا غداة 2001/9/11.

فكيف للمعيدون العرب والحالة هذه ان يلعبوا الدور الذي يطمحون اليه على المستوى الاقليمي، او حتى داخل اسواقهم الوطنية؟!!